كلية الإلهيات بجامعة أنقرة يلدرم بيازيد
بالتعاون مع كلية الإمام العظم الجامعة
المؤتمر الدولي الأول الموسوم بـ:
القراءات القرآنية: والمشكلات والحلول
أنقرة 4، 6/ 10/ 2024

الاتفاق والافتراق بين منهج المحدثين والقراء في الرواية والرواة

The agreement and divergence between the methodology of al-Muhaddithin and al-Qurra in narration and narrators

الدكتورة آسيا عمور [1]
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية – قسنطينة
assia.amour@Univ-emir.dz
ORCID ID 0000-0001-8141-1845

الملخص: يستعرض هذا البحث الصلة بين علوم الحديث وعلم القراءات والمقارنة المنهجية بين العلمين، من خلال تتبع منهج المحدثين والقراء في التعامل مع الرواية والرواة، للوقوف على أوجه الاتفاق والاختلاف بين منهج كل من المحدثين والقراء، وبيان التأثر والتأثر بين العلمين، ومن نتائج هذا البحث: أن العلوم الإسلامية تشكل منظومة متكاملة متشابكة؛ كونها تنبع من مشكاة واحدة هي الكتاب والسنة، وأن الحديث هو أساس لكل العلوم النقلية، فقد كان هو المادة الواسعة التي شملت جميع المعارف الدينية التي قوامها النقل والرواية، وأن منهج القرّاء قائمٌ على التلقّي والسَّماع، لأن القراءات القرآنية منقولة بالإسناد.

الكلمات المفتاحية: المحدثون؛ القراء؛ الرواية؛ الرواة

Abstract: This research reviews the link between Hadith Sciences and Qiraat Sciences. And comparison the Methodology between these two disciplines, by following the approach of the hadith scholars (al-Muhaddithin) and Qiraat scholars (al-Qurra) in dealing with the narration and the narrators to stand on the points of agreement and difference between their approaches, as well as the influence and interrelationship between the two fields. The results of this research indicate that Islamic sciences constitute an integrated and interconnected system, as they stem from a single source, which is the Quran and the Sunnah, and that Hadith is the basis of all transmitted sciences. It was the broad material that included all religious knowledge based on transmission and narration, Furthermore the methodology of Qiraat scholars is based on receiving and listening, because the Quranic recitations are transmitted through chains of narrators (isnad).

Keywords: Hadith scholars(al-Muhaddithin); Qiraat scholars(al-Qurra); narrations; narrators

[1] أستاذ محاضر بقسم الكتاب والسنة كلية أصول الدين، البريد الإلكتروني: assia3ammour@gmail.com

مقدمة

الحمد لله رب العالمين، بعث في الأميين رسـولا منهم يتلو عليهم آياته، ويزكيهم ويعلمهم الكتاب والحكمة، وإن كانوا من قبل لفي ضلال مبين.

والصلاة والسلام على من بعثه الله رحمة للعالمين، وعلى آله وأصحابه والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين

لا شك أن العلوم الإسلامية تشكل منظومة متكاملة متشابكة؛ كونها تنبع من مشكاة واحدة هي الكتاب والسنة، لكن هذا لا يمنع أن يكون لكل علم أعلامه ورجاله ومصطلحاته الخاصة وقواعده التي تميزه.

فالعِلمُ بَحَديثِ رسـولِ اللهِ صلى الله عليه وسلم من أشـرف العلوم وأفضلها، وقد اعتنى علماء الحديث بسماع الأحاديث وحفظ الأخبار وروايتها، ثم بجمعها وتدوينها، وبضـبط متونها، كما اعتنوا بمعرفة رواة الأسـانيد وطبقاتهم والكشـف عن أحوالهم من حيث التعديل والتجريح، والتمييز بين المرويات من حيث القبول والرد، ووضـعوا لأجل ذلك أدق قواعد النقد العلمي -كوضـع قوانين الرواية، وتأسـيس قواعد الجرح والتعديل- وأفرغوا جهدهم ووقتهم في التَّقعِيد لهذا العلم وضـبط اصطلاحاته، فحفظوا بذلك على الأمة دينها.

والقراءات القرآنية من علوم التلقى والرواية مصدرها النقل عن الصحابة الكرام الذين تلقوا القرآن عن رسـول الله صلى الله عليه وسـلم، ثم أخذ التابعين عنهم وأخذ تابع التابعين عن التابعين، حتى وصـل الأمر على هذا النحو إلى الأئمة القراء المشـهورين الذين تخصـصـوا وانقطعوا للقراءات يضـبطونها ويعنون بها وينشـرونها[1]، ونسـبة القراءات للقراء هي نسـبة اختيار ودوام ولزوم ورواية واشتهار، لا نسبة اختراع ورأي واجتهاد.[2]

قال الإمام ابن الجزري: "إضـافة كل حرف من حروف الاختلاف إلى من أضـيف إليه من الصـحابة وغيرهم، إنما هو من حيث إنه كان أضـبط له وأكثر قراءة وإقراء به، وملازمة له، وميلا إليه، لا غير ذلك. وكذلك إضـافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسـبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشـتهر وعرف به، وقصـد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضـيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد".[3]

وهذا البحث يسـتعرض صـلة علم القراءات بعلوم الحديث، من خلال تتبع منهج المحدثين والقراء في التعامل مع الرواية والرواة للوقوف على مواضع الاتفاق والافتراق في منهجيهما.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث القيام بمقارنة منهجية بين علمي الحديث والقراءات، لبيان نقاط الاتفاق والافتراق بينهما في مجال الرواية والرواة، وبيان التأثر والتأثر بين العلمين، والتعرف على خصوصيات كل فن.

مشكلة البحث: كيف تعامل المحدثون والقراء مع الأسانيد والمرويات؟ وما هي أوجه الاتفاق والافتراق في منهجهما؟

منهج البحث: اعتمدت على منهجين علميين هما: التحليلي والمقارن.

---

[1] الزُّرقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن (مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، د.ت.)، 413/1.

[2] القضاة، محمد أحمد مفلح، وآخرون، مقدمات في علم القراءات (عمان: دار عمار، 2001/1422)، 48. بتصرف.

[3] ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، (د.م. المطبعة التجارية الكبرى، د.ت.)، 52/1.

الدراسات السابقة:

1. عناية المُحدِّثين بالقراءات القرآنية، آسيا عمور، وهو مقال نشر بمجلة المعيار، التي تصدر عن كلية أصول الدين، قسنطينة، 39/20 (جوان2015).
2. الاستمداد الاصطلاحي بين علوم قراءات القرآن وعلوم الحديث دراسة في الجوامع والفروق، محمد بن عبد الله البخاري، وهي مداخلة للندوة العلمية الدولية الموسومة بـــ: علوم القرآن الكريم إشكالية المفهوم والمنهج والوظيفة، مؤسسة دار الحديث الحسنية، المغرب، 2019.
3. المسائل المشتركة بين علوم القرآن وعلوم الحديث -دراسة وصفية تحليلي- ، فواز بن منصر سالم الشاووش، مكة المكرمة: دار طيبة الخضراء، 2020/1441، وأصله رسالة دكتوراه بقسم التفسير، كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية، بالمدينة المنورة، نوفشت سنة 1440هـ، ومع الأسف لم أقف على نسخة منها.
4. المصطلحات المتشابهة بين القراء والمحدثين-دراسة مقارنة-، مشعل محمد الحداري، وهو مقال علمي منشور في مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية التي تصدر عن جامعة الكويت 95/28 (2013).

عناصر المداخلة

مقدمة

1. العلاقة بين علوم الحديث وعلم القراءات
    1.1. معرفة علوم الحديث والمحدثون
    1. 2. معرفة علم القراءات والقراء
2. أصول الرواية بين المحدثين والقراء
    2. 1. التحمل والأداء بين المحدثين والقراء
    2.2. شروط القبول بين المحدثين والقراء
3. أحوال الرواة بين المحدثين والقراء
    3. 1. الإسناد بين المحدثين والقراء
    3. 2. نقد الرواة بين المحدثين والقراء مع نماذج تطبيقية

الخاتمة

1. العلاقة بين علوم الحديث وعلم القراءات

لا شك أن نشوء علوم الحديث قديم قدم بدء الوحي على النبي صلى الله عليه وسلم، وأول علم نشأ منها علم الرواية، وأول رواية من هذا العلم سماع ورواية خديجة أم المؤمنين رضي الله عنها لحديث بدء الوحي وقصة مجيء جبريل عليه السلام بأوائل سورة (إقرأ) إلى النبي صلى الله عليه وسلم في غار حراء. هذا أول حديث من وحي السنة، فهو أول ما نشأ من علومها[1]. وهذه الآيات أول ما نزل من وحي القرآن، فهي أول ما نشأ من علومه. وبذلك تظهر العلاقة بين القرآن الكريم والحديث النبوي، وأن كلاهما وحيٌ من الله عزَّ وجل.

وبالرغم من عدم تدوين السنة النبوية في عصر النبوة، وأن الأولوية كانت لجمع القرآن الكريم، إلا أن التصنيف في علوم القرآن بما فيه علم القراءات كان متأخرا عن التصنيف في علوم الحديث.

ومن المعلوم أن الحديث هو أساس لكل العلوم النقلية، فقد كان هو المادة الواسعة التي شملت جميع المعارف الدينية التي قوامها الرواية، التي هي الأصل في نقل جميع العلوم الدينية [2]، لذلك قيل هو: منطق المنقول وميزان تصحيح الأخبار.[3] قال الخطيب: "ولولا عناية أصحاب الحديث بضبط السنن وجمعها، واستنباطها من معادنها، والنظر في طرقها لبطلت الشريعة، وتعطلت أحكامها، إذ كانت مستخرجة من الآثار المحفوظة، ومستفادة من السنن المنقولة".[4]

ولا نعلم أن أحدا قبل المائة الرابعة للهجرة ألّف أو حاول أن يؤلف في علوم القرآن بالمعنى المدون؛ لأن الدواعي لم تكن موفورة لديهم نحو هذا النوع من التأليف[5]. ومن هنا كان التأثير والتأثر بين علم القراءات وعلوم الحديث، حيث كان السبق للمحدثين في التدوين والتقعيد لعلوم الحديث، أما التأليف في علوم القرآن كعلم له قواعده واصطلاحاته فقد سار على منهج المحدثين، لذلك نشأت مباحث علوم القرآن بما فيها علم القراءات في أكناف كتب الحديث، حيث كُتبت وحُفظت كجزء من السُّنة.

وقد كانت القراءات تتبوأ مكانة عالية من اهتمامات العلماء، ومنهم علماء الحديث الذين اعتنوا بالقرآن وقراءاته، وحرصوا على توثيق مرويات القراءات، والتفتيش في أحوال نقلة تلك القراءات ورواتها، وتنوعت صور هذا الاهتمام بين الحفظ والتلقي لحروف القراءات، وبين النقل والتدوين لنصوصها، وبين الشرح والاستدلال بمروياتها. أو بالترجمة للرواة القراء، كما نجد من المحدثين من أفرد للقراءات كتبا وأبوابا في مصنفاتهم الحديثية، ومنهم من أفرد القراءات بمؤلف خاص، ومن هنا كانت القراءات محفوفة بالرواية[6] ، وصار علم القراءات القرآنية متداخل مع علوم الحديث ووثيق الصلة به. والقراءة لا يمكن أن تكون قراءة ما لم يتحقق فيها شرط صحة السند، أي صحة نسبتها إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، فالقراءة سنة متبعة، أي : ما قرأ به رسول الله صلى الله عليه وسلم أو ما قرئ بحضرته فأقره، فالقراءة سنة نقلها الصحابة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ونقلها عنهم التابعون ثم أتباع التابعين شأنها شأن الحديث النبوي. ومنهج

---

[1] الشريف العوني، حاتم بن عارف بن ناصر، المنهج المقترح لفهم المصطلح (الرياض: دار الهجرة، 1996/1416)، 13.

[2] عبد الجواد، خلف محمد عبد الجواد، مدخل إلى تفسير القرآن وعلومه (القاهرة: دار البيان العربي، د.ت.)، 217. بتصرف.

[3] أيوب، حسن محمد ، الحديث في علوم القرآن والحديث (الإسكندرية: دار السلام، 2004/1425)، 166.

[4] الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية ، تحقيق: أبو عبد الله السورقي - إبراهيم حمدي المدني (المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ت.)، 5.

[5] أيوب، الحديث في علوم القرآن والحديث، 11.

[6] آسيا عمور. "عناية المحدثين بالقراءات القرآنية". مجلة المعيار 39/20 (جوان2015)، 119

القرّاء قائمٌ على التلقّي والسَّماع، لأنّ القراءات القرآنية منقولة بالإسناد، فالقراءة سُنَّة متبّعة، ولابد أن تستند إلى النقل السليم والرواية الصحيحة، والقرآن الكريم إنما يؤخذ بالتلقي والمشافهة من أفواه المقرئين المتقنين الضابطين. قال النووي: حروف القراءة سنة متبعة أي طريق يتبع ولا يغير[1]. وقال البقاعي: "أما على الإسناد فلأن القراءة سنة متبعة، ونقل محض فلابد في إثباتها من صحتها، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد ولا ريب أن ذلك يتوقف على علم الحديث"[2]. وقال الحافظ أبو عمرو الداني:" وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن، على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية. بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت لا يردّها قياس عربية، ولا فشوّ لغة، لأن القراءة سنّة متبعة، يلزم قبولها والمصير إليها".[3]

1.1. معرفة علوم الحديث والمحدثون

مدار هذا البحث على علمي الحديث والقراءات، ويجدر بنا أن نستهل الحديث عن المفاهيم الاصطلاحية لكل علم، وضبط مفهومهما قبل الشروع في بيان أوجه الاتفاق والافتراق بينهما.

المُحَدِّثُونَ (أصحاب الحديث) جَمْعُ مُحدث، **وهو لقب يطلق على من اشتغل بالحديث** رواية ودراية، واطلع على كثير من الرواة والروايات وطرق إثبات الحديث، وعدالة رجاله وجرحها، وتميز في ذلك حتى عرف فيه خطه، واشتهر فيه ضبطه[4]. قال ابن سيد الناس (ت734هـ): "وأما المحدث في عصرنا فهو من اشتغل بالحديث رواية ودراية وجمع رواة، واطلع على كثير من الرواة والروايات في عصره، وتميز في ذلك حتى عرف فيه حفظه، واشتهر فيه ضبطه"[5]. **وعلوم الحديث** منها:

- **علم الرواية** والذي يشتمل على طرق تحمل الحديث ، وكتابة الحديث ، وضبط الكتاب ، ورواية الحديث وشروطها ، ومعرفة آداب المحدث، ومعرفة آداب طالب الحديث ، ومعرفة علو الإسناد ونزوله.[6]

- **علم الدراية** وهو علم يبحث في أحوال الراوي والمروي، أي السند والمتن، من حيث القبول والرد.[7]

2.1. معرفة علم القراءات والقراء

القراء (أهل الأداء) جمع قارئ، وهم علماء القراءة وأئمة الأداء الذين تلقوه من أفواه العلماء وضبطوه[8]. وهو العالم بالقراءات دراية المجاز فيها رواية، ويطلق على إمام من الأئمة المعروفين الذين تنسب إليهم القراءات.[9]

---

[1] النووي،أبو زكريا محيي الدين يحي بن شرف، المجموع شرح المهذب (د.م.دار الفكر، د.ت.)، 330/3.

[2] البقاعي، الضوابط والإشارات لأجزاء علم القراءات، 21.

[3] الداني، عثمان بن سعيد، جامع البيان في القراءات السبع (الإمارات: جامعة الشارقة، 2007/1428)، 860/2.

[4] الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، معجم علوم الحديث النبوي (جدة: دار الأندلس الخضراء – دار ابن حزم، د.ت.)، 202.

[5] نقله السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، تحقيق: نظر محمد الفاريابي (د.م. دار طيبة، د.ت.)، 38/1.

[6] المليباري، حمزة عبد الله، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد (بيروت: دار ابن حزم، 2003/1423)، 7.

[7] انظر: الصالح، صبحي إبراهيم، علوم الحديث ومصطلحه عرض ودراسة (بيروت: دار العلم للملايين، 1984)، 278/1.

[8] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، الإتقان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (د.م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1974/1394)، 346/1.

[9] انظر: الزُّرْقاني، مناهل العرفان، 456/1؛ القسطلاني، أحمد بن محمد، لطائف الإشارات لفنون القراءات، تحقيق: عامر السيد عثمان - عبد الصبور شاهين (القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، 1392/ 1972)، 171/1.

والقراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزوا لناقله[1]. ويتناول علم القراءات الأصول المطردة في القراءات من الوقف والابتداء، والإمالة والفتح والهمز والتسهيل، والتفخيم والترقيق ونحوها. والفرش، وأيضا القراءات غير المطردة، والتي تناقلتها الروايات بأسانيدها الصحيحة.[2]

وأصبحت كلمة قراءة إذا أضيفت إلى واحد من أعلام القرّاء تدلّ على منهج معين لهذا القارئ في التّلقي والأداء، أو في فرش بعض الحروف.[3]

وتعتبر القراءات العشر التي وصلت إلينا عن طريق النقل الصحيح عن النبي صلّى الله عليه وسلم بعض الأحرف السبعة، و هذا القول جمهور العلماء، هي بعض من أبعاض القرآن الكريم، ولا تنافي بينهما.[4]

قال مكي بن أبي طالب: "إن هذه القراءات كلها التي يقرأ بها الناس اليوم، وصحت روايتها عن الأئمة، إنما هي جزء من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن"[5]. وقال الإمام القرطبي: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به ونسب إليه"[6]

2. أصول الرواية بين المحدثين والقراء

معنى الرواية عند المحدثين حمل الحديث ونقله وإسناده إلى من عزي إليه بصيغة من صيغ الأداء، وقواعد هذا الباب تبحث في المنهج العلمي للرواية في أخذ الراوي للحديث الذي سماه العلماء "التحمل". ثم في تبليغه الذي أطلقوا عليه: "الأداء".[7]

أما الرواية عند القراء فهي التي تعني برواية الحروف والكلمات القرآنية وضبط تلاوتها وبيان اختلاف أدائها بين القراء أصولا وفرشا.

ومع نشأة هذه العلوم بدأ استخدام ألقاب وأوصاف للأحوال المختلفة للراوي والمروي، واعتبار بعض الشروط في قبولها، وهي شروط تتعلّق بالراوي، والمروي، وحال التلقّي.[8]

2 .1. التحمل والأداء بين المحدثين والقراء

القرآن والسنة تم نقلهما بالرواية والتلقين، فالحديث والقراءات تشتركان في أرضية التحمل والتلقي ثم الرواية والأداء، والتحمل هو المرحلة الأولى في الرواية ويعقبها الأداء. ولتحمل الحديث وتلقي القراءات عن الشيوخ طرقًا بعضها أقوى من

---

[1] أبو شامة، عبد الرحمن بن إسماعيل المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني (د.م. دار الكتب العلمية، د.ت.)، 772؛ ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، منجد المقرئين ومرشد الطالبين (د.م. دار الكتب العلمية، 1999/1420)، 9.

[2] الطويل، السيد رزق، مدخل في علوم القراءا.(د.م. المكتبة الفيصلية، 1985/1405)، 42.

[3] حبش، محمد، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية (دمشق: دار الفكر، 1999/1419)، 32.

[4] القضاة، وآخرون، مقدمات في علم القراءات، 51. بتصرف.

[5] ابن أبي طالب، أبو محمد مكي بن حَمّوش، الإبانة عن معاني القراءات، تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي (د.م. دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ت.)، 32.

[6] القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1964/1384)، 46/1.

[7] عتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث (دمشق: دار الفكر، 1981/1401)، 188.

[8] الشريف العوني، المنهج المقترح لفهم المصطلح، 6. بتصرف.

بعض، ولها ضوابط وصيغ، حتى يكون الأداء صحيحاً ومقبولاً. ويشترك المحدثون والقراء في ثلاثة منها: هي السماع أو التلقي والقراءة أو العرض والإجازة.

1.1. 2. التحمل والأداء عند المحدثين

نبدأ بالسماع من لفظ الشيخ وهو منقسم إلى إملاء أو تحديث، سواء كان من حفظه أو قراءة من كتابه، وهو أرفع درجات أنواع الرواية منزلة وأعلى مراتب التلقي وأقواها عند الأكثرين من المحدثين وغيرهم[1]،

وأما القراءة على الشيخ وأكثر المحدثين يسمونه عرضا لأن القارىء يعرض ما يقرؤه على الشيخ كما يعرض القرآن على المقرئ[2]، والرواية بهذا القسم صحيحة بالاتفاق،[3] وهي أحد وجوه التحمل عند الجمهور.[4]

وقد أشار الحافظ ابن حجرإلى أنه بين القراءة والعرض عموم وخصوص، لأن الطالب إذا قرأ كان أعم من العرض وغيره، ولا يقع العرض إلا بالقراءةّ؛ لأن العرض عبارة عما يعرض به الطالب أصل شيخه معه أو مع غيره بحضرته فهو أخص من القراءة،[5]

وذهب جمهور **المحدثين** إلى أن **القراءة** طريق صحيح للتحمل **في تلقي الحديث، والرواية به سائغة بالإجماع**؛ لأنه طريق مجزئ من تحمل القرآن، والقرآن مقدم على الحديث.[6] وقد سلك المحدثون هذا الطريق بعد أن انتشر التدوين، وأصبحت كتابة الحديث أمرا شائعا.[7]

والمشهورالذي عليه الجمهورأن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى، ومن ثم كان السماع من لفظه في الإملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب.[8]

---

[1] انظر: عياض اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى السبتي، الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، تحقيق: السيد أحمد صقر (القاهرة - تونس، دار التراث - المكتبة العتيقة، 1970/1379)، 69؛ ابن الصلاح، أبو عمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث، تحقيق: نور الدين عتر (سوريا- بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، 1986/1406)، 241.

[2] السيوطي، تدريب الراوي، 423/1.

[3] عياض، الإلماع، 71؛ السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، الغاية في شرح الهداية في علم الرواية، تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم (د.م. مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001)، 98.

[4] ابن حجر، أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي (الرياض: مطبعة سفير، 1422)، 125.

[5] ابن حجر أحمد بن علي بن محمد العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تحقيق: محب الدين الخطيب (بيروت: دار المعرفة، 1379)، 149/1.

[6] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 214. بتصرف.

[7] الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات (الرياض: دار الحضارة للنشر، 2008/1429)، 83.

[8] ابن حجر، فتح الباري، 150/1.

ولم يره جماعة من الحجازيين أرفع وسووا بينهما[1]، يعني أنهما في الصحة والقوة سواء [2]، وهو المعروف عن مالك وسفيان الثوري و إبراهيم بن سعد والبخاري[3]، وروي عن علي بن أبي طالب وابن عباس قالا: "**قراءتك على العالم كقراءته عليك**". [4]

وقال بعض **المتشددين من أهل العراق أن القراءة على الشيخ لاتجزى، وبالغ بعض المدنيين** وغيرهم في مخالفتهم فقالوا إن **القراءة على الشيخ أرفع من السماع** من لفظ الشيخ وأصح[5]، وروي ذلك عن مالك وشعبة وابن أبي ذئب ويحيى القطان وأبي عبيد[6].

وذهب جمهور أهل المشرق وخراسان إلى أن القراءة درجة ثانية وأبوا من تسميتها سماعا وسموها عرضا، وأبوا من إطلاق حدثنا فيها، وإلى هذا ذهب أبو حنيفة في أحد قوليه والشافعي وهو مذهب مسلم بن الحجاج ويحيى بن يحيى التميمي.[7]

والإجازة عند المحدثين تُعدّ قسم من أقسام نقل الحديث وتحمّله عن الشيوخ وهي الإذن بالرواية أو التحديث لفظاً أو كتابة، ولها أنواع متعددة، واختلف النقاد في قَبول بعضها. والصحيح عند الجمهور من علماء المحدثين والفقهاء: جواز الرواية بالإجازة، والعمل بها.[8]

قال ابن عتاب الأندلسي: "لا غنى في السماع عن الإجازة، لأنه قد يغلط القارئ ويغفل الشيخ أو السامعون فينجبر ذلك بالإجازة، وينبغي لكاتب الطباق أن يكتب إجازة الشيخ عقب كتابة السماع. قال العراقي: ويقال إن أول من فعل ذلك أبو طاهر إسماعيل بن عبد المحسن الأنماطي، فجزاه الله خيرا في سنه ذلك لأهل الحديث"[9]. "وادعى ابن خير الإجماع على أنه ليس لأحد أن ينقل حديثا عن النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يكن له به رواية ولو بالإجازة **فهل يكون حكم القرآن كذلك** فليس لأحد أن ينقل آية أو يقرأها ما لم يقرأها على شيخ؟ لم أر في ذلك نقلا ولذلك وجه من حيث إن الاحتياط في أداء ألفاظ القرآن أشد منه في ألفاظ الحديث. ولعدم اشتراطه فيه وجه من حيث إن اشتراط ذلك في الحديث؛ وإنما هو لخوف أن يدخل في الحديث ما ليس منه أو يتقول على النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله والقرآن محفوظ متلقى متداول ميسر وهذا هو الظاهر".[10]

أما ألفاظ الأداء فينبغي أن تكون مطابقة للصفة التي تحمل بها الراوي حديثه الذي يرويه، و لكل طريقة من طرق التحمل صيغا خاصة بها في الأداء تعبر عنها وتنبئ بها.[11]

---

[1] عياض، الإلماع، 69.

[2] ابن حجر، نزهة النظر، 125.

[3] ابن حجر، فتح الباري، 150/1.

[4] عياض، الإلماع، 71.

[5] ابن حجر، فتح الباري، 150/1؛ المؤلف نفسه، نزهة النظر، 125.

[6] عياض، الإلماع، 69.

[7] عياض، الإلماع، 73.

[8] السخاوي، الغاية في شرح الهداية، 99.

[9] السيوطي، تدريب الراوي، 443/1.

[10] السيوطي، الإتقان، 355/1.

[11] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 223. بتصرف.

قال أبو عبد الله الحاكم: "والذي أختاره في الرواية، وعهدت عليه أكثر مشايخي وأئمة عصري أن يقول في الذي يأخذه من المحدث لفظا، وليس معه أحد: حدثني فلان، وما يأخذه عن المحدث لفظا مع غيره: حدثنا فلان، وما قرئ على المحدث بنفسه: أخبرني فلان، وما قرئ على المحدث وهو حاضر: أخبرنا فلان، وما عرض على المحدث فأجاز له روايته شفاها يقول فيه: أنبأني فلان"[1]، وهذا الذي استقر عليه عرف المتأخرين.[2]

قال الخطيب البغدادي: "ما يسمع من لفظ المحدث فالراوي له بالخيار فيه بين قوله: سمعت وحدثنا وأخبرنا وأنبأنا، إلا أن أرفع هذه العبارات سمعت...وليس يكاد أحد يقول: سمعت في أحاديث الإجازة والمكاتبة، ولا في تدليس ما لم يسمعه، فلذلك كانت هذه العبارة أرفع مما سواها، ثم يتلوها قول حدثنا، وحدثني...وإنما كان قول: حدثنا أخفض في الرتبة من قول سمعت؛ لأن بعض أهل العلم كان يقول فيما أجيز له: حدثنا... ثم قول أخبرنا، وهو كثير في الاستعمال، حتى إن جماعة من أهل العلم لم يكونوا يخبرون عما سمعوه إلا بهذه العبارة".[3]

2.1.2. التلقي والأداء عند القراء

القراءة رواية وسند وتلق، وفيها كيفيات خاصة ثابتة بالرواية والنقل، وهي لا تعرف إلا بالمشافهة والتلقي[4]؛ وذلك لأن مسائل هذا العلم لا تؤخذ من القرطاس وإنما تؤخذ من الأنفاس، ولا بد فيها من المشافهة[5]. قال الإمام ابن الجزري: "إن الاعتماد في نقل القرآن على حفظ القلوب والصدور لا على حفظ المصاحف والكتب، وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة".[6]

فالتلقي لدى القراء شرط لقبول الرواية ولتحقق صحة القراءة، وقد جاء في الأثر: «لا تأخذوا القرآن من مصحفي، ولا العلم من صحفي».[7]

وذلك لأن من الكلمات القرآنية ما يختلف نطقه عن رسمه في المصحف كما أن أحكام القرآن لا يكفى مجرد العلم بها من الكتب، بل لا بدّ فيها من السماع والتلقي والمشافهة، والتوقيف اقتداء بالسنة من أنه صلى الله عليه وسلم تلقى القرآن بأحكامه عن جبريل مشافهة عن الله تعالى[8]، ومن المعلوم أن **السماع والمشافهة هي دعامة النقل الصحيح في رواية القرآن الكريم بقراءاته** المتواترة.[9]

---

[1] ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، معرفة علوم الحديث، تحقيق: السيد معظم حسين (بيروت: دار الكتب العلمية، 1977/1397)، 260.

[2] انظر: عياض، الإلماع، 69؛ ابن حجر، نزهة النظر، 125.

[3] الخطيب البغدادي، الكفاية، 283-284.

[4] أبو داود، سليمان بن نجاح الأندلسي، مختصر التبيين لهجاء التنزيل (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، 2002/1423)، 222/1.

[5] جواد، محمد صالح السامرائي، إضاءات في تاريخ القراءات (دبي: مكتبة المهتدين الإسلامية، 2017/1439)، 236.

[6] ابن الجزري، النشر، 6/1.

[7] ابن أبي حاتم، عبد الرحمن بن محمد الرازي، الجرح والتعديل (حيدر آباد الدكن – بيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية-دار إحياء التراث العربي، 1952/1271)، 31/2.

[8] بسّة، محمود بن علي، العميد في علم التجويد، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي (الإسكندرية: دار العقيدة، 2004/1425)، 10.

[9] جمعة أحمد همد آدم، "الإسناد عند علماء القراءات: مفهومه وأقسامه"، مجلة الرائق 2/4 (ديسمبر2021)، 09.

قال ابن كثير: "أما تلقين القرآن؛ فمن فم الملقِّنِ أحسن؛ لأن الكتابة لا تدل على الأداء، كما أن المشاهَد من كثير ممن يحفظ من الكتابة فقط؛ يكثر تصحيفُه وغلطُه، وإذا أدَّى الحال إلى هذا، مُنِع منه إذا وجد شيخًا يوقفه على ألفاظ القرآن".[1]

قال الضباع: "والحاصل أنه لا بد من التلقي من أفواه المشايخ الضابطين المتقنين، ولا يعتمد الأخذ من المصاحف بدون معلم أصلا، ولا قائل بذلك ...وحينئذ فأخذ القرآن من المصحف بدون موقف لا يكفي، بل لا يجوز، ولو كان المصحف مضبوطا".[2]

فينبغي التنبه إلى خصوصية هذا العلم الذي لا يمكن أخذه إلا بالتلقي والمشافهة، وأما غيره من العلوم فيمكن أخذه بطرق التحمل المعروفة، والتي لا ينطبق على علم القراءة منها إلا السماع والقراءة على الشيخ، وما يسوغ بغيرهما من طرق التحمل لا يسوغ مع علم القراءات.[3]

وعند القراء السماع وتلقي القراءة من أفواه المشايخ أحد طرق التحمل لكنه يلي العرض أو القراءة على الشيخ من حيث الرتبة والمنزلة. والذي هو أشهر طرق التحمل والأداء عند القرّاء. وقد منع القراء الاقتصار على السماع في تلقي القرآن الكريم، إذ ليس كل من سمع من لفظ المقرئ يقدر على الأداء، ولذلك اشترطوا قراءة الطالب على الشيخ.[4]

وذكر الداني شرطه في الرواة عن أئمة القراءة فقال: "وأفردت قراءة كل واحد من الأئمة برواية **من أخذ القراءة عنه تلاوة**، وأدى الحروف عنه حكاية، **دون رو اية من نقلها مطالعة في الكتب، ورؤية في الصحف**، إذ الكتب والصحف غير محيطة بالحروف الجلية، ولا مؤدية عن الألفاظ الخفية، والتلاوة محيطة بذلك، ومؤدية عنه".[5]

كما بين السيوطي الفرق في التحمل بين أهل الحديث وأهل الإقراء بقوله: "وأوجه التحمل **عند أهل الحديث** السماع من لفظ الشيخ والقراءة عليه **والسماع عليه بقراءة غيره** والمناولة والإجازة والمكاتبة والوصية والإعلام والوجادة، **وأما القراءة على الشيخ فهي المستعملة سلفا وخلفا، وأما السماع من لفظ الشيخ** فيحتمل أن يقال به هنا لأن الصحابة رضي الله عنهم إنما أخذوا القرآن من النبي صلى الله عليه وسلم **لكن لم يأخذ به أحد من القراء، والمنع فيه ظاهر لأن المقصود هنا كيفية الأداء**، وليس كل من سمع من لفظ الشيخ يقدر على الأداء كهيئته، **بخلاف الحديث** فإن المقصود فيه المعنى أو اللفظ لا بالهيئات المعتبرة في أداء القرآن".[6]

وواقع الإقراء يمازج بين أوجه التحمل ففي العرض على الشيخ قد يشافه الشيخ الطالب بتصويب وجه أو أداء والطالب يسمع ويحاكي، كما أن الإجازة عند القراء مقرونة بالعرض ومدى جودة الأداء وسلامته من الأخطاء، ولا تكون مستقلة عنه؛ لأنها الإذن للقارئ بإقراء رواية أو أكثر، ويشترط لها المشافهة، لأن في القراءات ما لا يحكم إلا بالمشافهة.[7]

---

[1] ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، فضائل القرآن (د.م. مكتبة ابن تيمية، 1416)، 211.

[2] القضاة، وآخرون، مقدمات في علم القراءات، 185. نقلا عن الضباع، تذكرة الإخوان، 10.

[3] جواد، إضاءات في تاريخ القراءات، 224.

[4] الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، 72. بتصرف.

[5] الداني، جامع البيان، 75/1.

[6] السيوطي، الإتقان، 343/1.

[7] الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات، 13.

قال السيوطي: **"الإجازة من الشيخ غير شرط في جواز التصدي للإقراء** والإفادة فمن علم من نفسه الأهلية جاز له ذلك وإن لم يجزه أحد وعلى ذلك السلف الأولون والصدر الصالح وكذلك في كل علم وفي الإقراء والإفتاء خلافا لما يتوهمه الأغبياء من اعتقاد كونها شرطا. وإنما اصطلح الناس على الإجازة لأن أهلية الشخص لا يعلمها غالبا من يريد الأخذ عنه من المبتدئين ونحوهم لقصور مقامهم عن ذلك والبحث عن الأهلية قبل الأخذ شرط فجعلت الإجازة كالشهادة من الشيخ للمجاز بالأهلية".[1]

لكن نقل عن البناء قوله: "وأما الإجازة المجردة عن السماع والقراءة فالذي استقر عليه عمل أهل الحديث قاطبة العمل بها حتى صار إجماعا. **وهل يلتحق بها الإجازة بالقراءات؟** قال الشهاب القسطلاني: الظاهر نعم، ولكن منعه الحافظ الهمداني، وكأنه حيث لم يكن الطالب أهلا؛ لأن في القراءة أمورا لا تحكمها إلا المشافهة، وإلا فما المانع منه على سبيل المتابعة إذا كان المجاز قد أحكم القرآن وصححه، كما فعل أبو العلاء نفسه يذكر سنده بالتلاوة ثم يردفه بالإجازة إما للعلو أو المتابعة،وأبلغ من ذلك رواية الكمال الضرير شيخ القراء بالديار المصرية القراءات من المستنير لابن سوار عن الحافظ السلفي بالإجازة العامة وتلقاه الناس خلفا عن سلف".[2]

وأما صيغ الأداء عند القراء في حال **العرض** فسيأتي عرض بعضها في النماذج التطبيقية، من ذلك قوله: "عرضت على"،"أخذت القراءة عرضا"، "قرأت على". وفي حال **السماع** يقولون: "سمعت الحروف من"، "أخذت القراءة سماعا عن". وقد يجمعون بين أكثر من صيغة، كقولهم: "أخذت القراءة عرضا وسماعا عن"، ومن صيغ الأداء الداخلة في صيغة القراءة على الشيخ التي نجدها في كتب التراجم قوله: (لقّنه القرآن...).

تنبيهات:

يجدر التنبيه هنا أن **مصطلح الأداء** عند القراء يفترق عن مصطلح الأداء عند المحدثين والذي يقتصر عندهم على رواية الحديث وتبليغه بلفظه،

أما الأداء عند القراء فيتعلق بالجانب الصوتي العملي في تلاوة القرآن وتجويده، والذي يعرفنا بالكيفية الصحيحة لنطق القرآن الكريم، وهو ستة أنواع ذكرها السيوطي: "الوقف الابتداء الإمالة المد تخفيف الهمزة الإدغام".[3]

كما أن راوي الحديث مطالب بالدقة في نقل ما حفظ من مرويات كثيرة بأسانيدها الطويلة، فهو يعتني بنقل ألفاظها وتأديتها كما سمعها رجلا عن رجل، في حين يتلقى القارئ طريقة الأداء الصوتي للحروف والكلمات للقراءة الصحيحة، ويعتني بأدائها السماعي وبمخارج الحروف وطريقة التلاوة ويبلغها كما سمعها من شيخه.

والملاحظ من خلال تتبع صيغ التلقي والأداء عند القراء أنها تأتي بصيغة الإفراد فقط، لكن عند المحدثين تأتي بالجمع أو الإفراد، ويفهم من ذلك أن السماع عند المحدثين والقراء يمكن أن يكون فرديا بين الشيخ والطالب، أو جماعيا بأن يقرأ الشيخ ومجموع الطلبة يسمعون، أما الأداء حال العرض أو القراءة على الشيخ فتكون من طرف طالب واحد سواء شاركه غيره في المجلس أو لا، لذلك استغرب الذهبي من فعل شيخ القراء بدمشق في زمانه علم الدين أبو الحسن علي بن محمد

---

[1] السيوطي، الإتقان، 355/1.

[2] البناء، أحمد بن محمد، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة (لبنان: دار الكتب العلمية، 2006/1427)، 7. في مقدمة الكتاب.

[3] السيوطي، الإتقان، 18/1.

الهمداني السخاوي، المقرئ المفسر النحوي الذي حكاه عن القاضي ابن خلكان في "وفيات الأعيان" قال: "رأيته مرارا راكبا بهيمة إلى الجبل وحوله اثنان وثلاثة يقرءون عليه، دفعة واحدة في أماكن من القرآن مختلفة، وهو يرد على الجميع". فعلق الذهبي بقول: "ما أعلم أحدا من المقرئين **ترخص في إقراء اثنين فصاعدا**، إلا الشيخ علم الدين، وفي النفس من صحة تحمل الرواية على هذا الفعل شيء".[1]

2 .2. شروط القبول بين المحدثين والقراء

لقد تشرف أصحاب الحديث، وهم نقلته ورواته بنقله وروايته، ولم يكتفوا بل محصوا صحيحه من سقيمه، فعرفوا مرفوعه من موقوفه وموصوله من مقطوعه، فأظهروا للصحيح حجيته، وأبانوا للضعيف علته... فقعدوا لذلك القواعد وأصلوا الأصول، فكان ما أنتجته قرائح عقولهم ضرباً من الإبداع لم يسبقوا إليه في تاريخ الملل منذ غور الزمان حتى يومنا هذا.[2]

فكان للمحدثين قصب السبق، والمعيار الأدق في نقد المرويات الإسنادية ونخلها من كل ما يشوبها، معتمدين على أقوى المنهجيات التي تدقق في حال الراوي من حيث عدالته وضبطه بالسؤال عنه واختباره، مع نظرهم في حال المروية إن وقع فيها ما يعلها أو يشذذها[3]. **واختص المحدثون بابتكار منهج نقدي** للتعامل مع الأسانيد والمرويات رواية ودراية، وقد بذل علماء الحديث جهودا جبارة في نخل الرواية وغربلة المرويات، وتفتيش الأسانيد، وبيان أحوال الرواة في مصنفاتهم الحديثية.

كما سار القراء على منهج محكم لضبط ما روي من القراءات، **بالنظر في أحوال رجالات القراءة** والتمحيص في أسانيدها، وجمعوا الحروف والقراءات، وحرروا أوجه الخلاف، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين الطرق المشهور منها والشاذ.

2 .1.2. شروط قبول الحديث

لم تقتصر جهود المحدثين على مجرد نقل المرويات الحديثية والعناية بأسانيدها، بل كانت لهم عناية بالحديث من حيث الرواية والدراية من خلال وضع منهج نقدي حديثي يعتمد على قواعد دقيقة للتصحيح والتضعيف، من ذلك شروط الحكم بصحة الحديث من عدمه، وهي خمسة شروط[4]:

1- اتصال السند.

2- عدالة الرواة.

3- ضبط الرواة.

4- عدم الشذوذ.

5- السلامة من العلل.

---

[1] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، معرفة القراء على الطبقات والأعصار (د.م. دار الكتب العلمية، 1997/1417)، 341.

[2] نصر، الصديق بشير، ضبط الرواية عند المحدثين (طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 2009)، 20. بتصرف.

[3] مشهور بن مرزوق بن محمد الشريف الحرازي، مرويات القراءات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب السنة المشرفة (مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة ماجستير، 1431/1430)، 239.

[4] انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 11؛ عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 242؛ أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث (دار الفكر العربي، د.ت)، 225.

ووجه دلالة هذه الشروط الخمسة على صحة الحديث أن العدالة والضبط يحققان أداء الحديث كما سمع من قائله، واتصال السند على هذا الوصف في الرواة يمنع اختلال ذلك في أثناء السند، وعدم الشذوذ يحقق ويؤكد ضبط هذا الحديث الذي نبحثه بعينه وأنه لم يدخله وهم، وعدم الإعلال يدل على سلامته من القوادح الظاهرة، فكان الحديث بذلك صحيحا لتوفر عامل النقل الصحيح واندفاع القوادح الظاهرة والخفية. فيحكم له بالصحة بالإجماع.[1]

وجرى المتأخرون على جعل نفي الشذوذ شرطا مستقلا غير نفي العلة، والتحقيق أنه صورة من صور العلل المؤثرة، والأئمة النقاد في هذا الفن أعلوا بالشذوذ في معنى التعليل بسائر العلل غير الظاهرة.

وههنا مسألة جدا تدل على دقة نظر المحدثين في تطبيق أصول النقد، حيث نبهوا على أنه لا يلزم من ضعف السند ضعف المتن، كما أنه لا يلزم من صحة السند صحة المتن. فقد يضعف السند ويصح المتن لوروده من طريق آخر، كما أنه قد يصح السند ولا يصح المتن لشذوذ أو علة.[2]

أقسام الحديث:

- أقسام الحديث باعتبار القبول أو الرد: الحديث إما مقبول أو مردود، والمقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور[3]، وهو الذي سلم من وجوه الضعف، واشتمل من صفات القبول على أعلاها فيكون صحيحا، أو لا فيكون حسنا، والمردود هو الضعيف. وبهذا الاعتبار ينقسم الحديث عند أكثر علماء الحديث إلى أقسام ثلاثة: 1- الصحيح، 2- والحسن، 3- والضعيف.

وهذا التقسيم هو الذي نوه به الإمام الترمذي في سننه، وعليه استقر اصطلاح المحدثين المتأخرين، قال الإمام الخطابي: "واعلم أن الحديث عند أهله ينقسم إلى حديث صحيح، وحديث حسن، وحديث سقيم"[4]. وعليه مشى ابن الصلاح وغيره في كتبهم.[5]

ولم يعدوا الموضوع في التقسيم مع أنه مضاف إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، لأنه لما حكم فيه بالتقول على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن من مقوله، وليس في نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وجه يصحح كونه حديثا.

وأما المتقدمون فقد كان أكثرهم يقسم الحديث إلى قسمين فقط[6]: 1- صحيح، 2- وضعيف.

وأدرجوا الحسن في الصحيح لمشاركته له في الاحتجاج به، وذكر الإمام تقي الدين أحمد بن تيمية أنهم كانوا يدرجونه في قسم الضعيف، ويجعلون الضعيف قسمين: قسما يحتج به وهو الحسن، وقسما لا يحتج به وهو الضعيف المتروك.[7]

---

[1] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 242.

[2] عتر، منهج النقد في علوم الحديث، 290.

[3] ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، تحقيق: عصام الصبابطي - عماد السيد (القاهرة: دار الحديث، 1997/1418)، 721/4.

[4] الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي، معالم السنن (حلب: المطبعة العلمية، 1932/1351)، في خطبة الكتاب.

[5] أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، 224.

[6] الجزائري، طاهر بن صالح، توجيه النظر إلى أصول الأثر، تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة (حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1995/1416)، 354/1؛ أبو شُهبة، الوسيط في علوم ومصطلح الحديث، 224.

[7] قال طاهر الجزائري: "وكان الحديث في اصطلاح من قبل الترمذي إما صحيح وإما ضعيف، والضعيف نوعان: ضعيف متروك، وضعيف ليس بمتروك". انظر: الجزائري، توجيه النظر إلى أصول الأثر، 178/1.

- **أقســام الخبر باعتبار طرقه:** يقســم الخبر باعتبار طرقه وباعتبار عدد نقلته ورواته إلى: متواتر[1]، وآحاد[2]، ولقد رتب المحدثون على هذا التقسيم آثارا أهمها[3]:

- أن الحديث إذا صحت نسبته للنبي صلى الله عليه وسلم أصبح واجب العمل والعلم، لا فرق في ذلك بين المتواتر والآحاد، وبذلك قال السيوطي وابن الصلاح وابن حزم وغيرهم.

- أن هذا التقسيم من الناحية العملية ومن حيث وجوب العمل بالحديث النبوي لا يكاد يذكر لسببين:

الأول: الاتفاق على وجوب العمل بالمتواتر والآحاد من الأحاديث.

الثاني: أن الغالبية العظمى من الأحاديث النبوية ابتدأت آحادا من حيث الرواية في عصر الصحابة، ثم تواترت في عصر التابعين وتابع التابعين

- أن المحدثين لا يبحثون عن المتواتر لاستغنائه بالتواتر عن إيراد سند له، حتى إنه إذا اتفق له سند لم يبحث عن أحوال رواته، لأنه مقطوع بصحته.[4]

يقول الحافظ ابن حجر: "وإنما أبهمت **شروط التواتر في** الأصل (يعني النخبة) ، لأنه على هذه الكيفية **ليس من مباحث علم الإسناد**. إذ علم الإسناد يبحث فيه عن صحة الحديث أو ضعفه، ليعمل به أو يترك، من حيث: صفات الرجال، وصيغ الأداء. **والمتواتر لا يبحث عن رجاله**، بل يجب العمل به من غير بحث"[5]، وهذا تأكيد من الحافظ لكون **المتواتر** ليس من علم الدراية ولا يبحث عن إسناده، وأنه كله مقبول إذا توفرت فيه شروطه.[6]

يقول أستاذنا حمزة المليباري: "فإن علماء أهل السنة والجماعة لم يشترطوا في قبول الحديث العدد في الرواة. وعليه فإذا تفرد ثقة من ثقات التابعين بحديث ، ولم يكن غريباً شاذاً يخالف الثابت فإن ذلك التفرد لا يضر بصحة ذلك الحديث".[7]

فقول المحدثين إن الحديث ينقسم إلى صحيح وحسن وضعيف، يريدون به الحديث المروي من طريق الآحاد، وأما الحديث المتواتر فهو خارج عن مورد القسمة[8]. كما أن تقسيم الأخبار وفق المقياس العددي هو لتسهيل دراسة هذه الأنواع، ولا ينبني عليه شيء من التأصيل والاستنباط.[9] والتحقيق العلمي الدقيق يثبت أن مقياس المحدثين في تصحيح الروايات وتضعيفها ليس كميا فيعول على الأرقام والأعداد ويقارن في الجموع والأفراد، وإنما هو قيمي يعنى بأوصاف

---

[1] قال ابن الصلاح: "المتواتر الذي يذكره أهل الفقه وأصوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص المشعر بمعناه الخاص، وإن كان الحافظ الخطيب قد ذكره، ففي كلامه ما يشعر بأنه اتبع فيه غير أهل الحديث، ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد في رواياتهم، فإنه عبارة عن الخبر الذي ينقله من يحصل العلم بصدقه ضرورة، ولا بد في إسناده من استمرار هذا الشرط في رواته من أوله إلى منتهاه". انظر: ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 267.

[2] الخطيب البغدادي، الفقيه والمتفقه، تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي (السعودية: دار ابن الجوزي، 1421)، 276/1.

[3] الهنساوي، سالم، السنة المفترى عليها (القاهرة - الكويت: دار الوفاء - دار البحوث العلمية، 1989/1409)، 139- 140.

[4] سعيد، همام عبد الرحيم، التمهيد في علوم الحديث (عمان: دار الفرقان، 19992/1412)، 53.

[5] ابن حجر، نزهة النظر، 45.

[6] المنياوي، محمود بن محمد، الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني (مصر : المكتبة الشاملة ، 2011/1432)، 17.

[7] المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين، 31.

[8] الجزائري، توجيه النظر، 171/1.

[9] الداودي، يوسف بن جودة، شرح المنظومة البيقونية (مصر: دار الأندلس، د.ت)، 35.

الرجال المذكورين في الأسـانيد، أقلة كانوا أم كثيرين. ومن هنا رأينا نقادهم لا يبالون في المتواتر نفسـه بتعيين عدد الجمع الراوي له، بل يشـترطون أن يؤمن تواطؤ هذا الجمع على الكذب في العرف والعادة[1]. فالأنواع الثلاثة إذن منها الصـحيح المحتج به الشـامل للحسـن، والضـعيف، ولكن الضـعف في الغريب أكثر؛ لذا كره جمع من الأئمة تتبع الغرائب، فقال أحمد: لا تكتبوها فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء.[2]

- أقسام الخبر بالنسبة إلى من أضيف إليه: يقسم المحدثون الخبر باعتبار من انتهى إليه الإسناد إلى:

المرفوع، هو ما أضيف إلى رسول صلى الله عليه وسلم خاصة، قولا كان أو فعلا، أو تقريرا، أو وصفا. و لا يقع مطلقه على غيره متصلا كان أو منقطعا، وقيل هو ما أخبر به الصحابي عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم أو قوله.[3]

الموقوف، هو ما يروى عن الصحابة من أقوالهم وأفعالهم، فيوقف عليهم ولا يتجاوزهم، متصلا كان أو منقطعا.[4]

المقطوع، هو ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم[5]، ويسمى: (الأثر) كذلك.

مصادر الحديث الأصيلة:

مصادر الحديث الأصيلة هي أمهات الكتب الحديثية المسندة، المؤلفة في عصر التدوين، وعلى رأسها صحيح البخاري وصحيح مسلم، وموطأ مالك، والسنن الأربعة لـ: أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، و التي هي مظان للأحاديث الصحيحة والحسنة.

ثم تأتي المسانيد كمسند أحمد، وباقي كتب الصحاح كالمنتقى لابن الجارود، وصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرك الحاكم، وغيرها مما يطول ذكره هنا.

شروق قبول القراءة:

وضـع علماء القراءات ضـوابط بالغة الدقة للحكم على القراءة بالقبول أو الرد، ولتكون ميزانا يُرجع إليه، بحيث إذا توافرت هذه الضـوابط في قراءة حكمنا -ونحن مطمئنون- بصـحتها وأنها قرآن يتلى ويصـلى به، وإذا لم تتوافر هذه الضـوابط كان لهم منها موقف آخر يعطون فيه هذه القراءة ما تسـتحقه من حكم، وما يمكن أن يترتب عليها من نتائج[6].

والشروط المعتبرة في قبول القراءة هي[7]:

1- صحة سند القراءة بأن ينقل عن الثقات إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

2- موافقتها لوجهه من وجوه العربية، التي نزل بها القرآن.

3- موافقتها لرسم المصحف العثماني ولو تقديرا.

---

[1] الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، 231/1.

[2] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، فتح المغيث بشرح الفية الحديث، تحقيق: علي حسين علي (مصر: مكتبة السنة، 2003/1424)، 11/4.

[3] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 45؛ السيوطي، تدريب الراوي، 202/1

[4] النووي، يحيى بن شرف، التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، تحقيق: محمد عثمان الخشت (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985/1405)، 33.

[5] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 47.

[6] الطويل، مدخل في علوم القراءات، 47. بتصرف.

[7] انظر: ابن أبي طالب، الإبانة، 51؛ ابن الجزري، ابن الجزري، منجد المقرئين، 18.

قال الشيخ أبو محمد مكي: "القراءة الصحيحة ما صح سندها إلى النبي صلى الله عليه وسلّم، وساغ وجهها في العربية ووافقت خط المصحف وتبعه".[1]

وقد أفصح ابن الجزري عن المراد من صحة السند فقال: "هذا الركن شرط صحة للركنين التاليين، والمراد به أن يروي تلك القراءة **العدل الضابط** عن مثله كذا حتى تنتهي، وتكون مع ذلك **مشهورة** عند أئمة هذا الشأن **الضابطين له** غير معدودة عندهم **من الغلط** أو مما شذ بها بعضهم"[2]، فأضاف ابن الجزري قيدان آخران وهما:

- أن تكون القراءة مشهورة عند الأئمة القراء.

- أن لا تكون معدودة من الغلط أو مما شذ بها بعضهم.

كما ذكر ابن الجزري أن ثبوت العدالة وتحقق اللقيا والمعاصرة من الشروط التي التزمها في جمعه للطرق في كتابه النشر فقال: "ولم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا **عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته**".[3] ويفهم أيضا من كلامه الآتي ذكره ما يشترط في الراوي من الضبط والاتقان للتلاوة والشهرة بالرواية والدراية، حيث قال:"ثم إن القراء بعد هؤلاء المذكورين كثروا وتفرقوا في البلاد وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم، عرفت طبقاتهم، واختلفت صفاتهم، فكان منهم **المتقن للتلاوة المشهور بالرواية والدراية، ومنهم المقتصر على وصف من هذه الأوصاف**، وكثر بينهم لذلك الاختلاف، **وقل الضبط**، واتسع الخرق، وكاد الباطل يلتبس بالحق، فقام جهابذة علماء الأمة، وصناديد الأئمة، فبالغوا في الاجتهاد وبينوا الحق المراد، وجمعوا الحروف والقراءات، وعزوا الوجوه والروايات، وميزوا بين **المشهور** والشاذ، والصحيح والفاذ، بأصول أصلوها، وأركان فصلوها".[4]

ويذكر الإمام الهروي في كتابه الكافي سبب إلحاق قراءة أبي جعفر المدني ويعقوب الحضرمي بالقراءات المعتبرة فقال: "إنما اتبعنا قراءتهما كما اتبعنا السبعة؛ لأنا وجدنا قراءتهما على الشرط الذي وجدناه في قراءة غيرهما ممن بعدهما في **العلم والثقة بهما واتصال إسنادهما وانتفاء الطعن عن روايتهما**".[5] حيث أكد على اتصال السند ووثاقة النقلة كشرط لقبول القراءة، وهذا الذي صرح به الزرقاني أيضا فقال: "إن المعول عليه في القرآن الكريم إنما هو التلقي والأخذ **ثقة عن ثقة وإماما عن إمام إلى النبي صلى الله عليه وسلم** وإن المصاحف لم تكن ولن تكون هي العمدة في هذا الباب، إنما هي مرجع جامع للمسلمين على كتاب ربهم ولكن في حدود ما تدل عليه وتعينه دون ما لا تدل عليه ولا تعينه. وقد عرفت أن المصاحف لم تكن منقوطة ولا مشكولة وأن صورة الكلمة فيها كانت لكل ما يمكن من وجوه القراءات المختلفة وإذا لم تحتملها كتبت الكلمة بأحد الوجوه في مصحف ثم كتبت في مصحف آخر بوجه آخر وهلم جرا. فلا غرو أن كان **التعويل على الرواية والتلقي هو العمدة في باب القراءة والقرآن**".[6]

لكن ذكر ابن الجزري شرطا آخرا نسبه للمتأخرين وهو **التواتر** وذكر أن ذلك كان مذهبه ثم تركه فقال: "**وقد شرط**

---

[1] النوري، علي بن محمد الصفاقسي، غيث النفع في القراءات السبع، تحقيق: أحمد محمود الحفيان (بيروت: دار الكتب العلمية، 2004/1425)، 14.

[2] ابن الجزري، النشر، 13/1.

[3] ابن الجزري، النشر، 193/1.

[4] ابن الجزري، النشر، 9/1.

[5] الزركشي، محمد بن عبد الله بن بهادر، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم (د.م. دار إحياء الكتب العربية، 1957/1376)، 330/1.

[6] الزُّرقاني، مناهل العرفان، 413/1.

بعض المتأخرين التواتر في هذا الركن ولم يكتف فيه بصحة السند، وزعم أن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، وأن ما جاء مجيء الآحاد لا يثبت به قرآن، وهذا ما لا يخفى ما فيه، فإن **التواتر إذا ثبت لا يحتاج فيه إلى الركنين الأخيرين** من الرسم وغيره، إذ ما ثبت من أحرف الخلاف متواترا عن النبي صلى الله عليه وسلم وجب قبوله وقطع بكونه قرآنا، سواء وافق الرسم أم خالفه، وإذا اشترطنا التواتر في كل حرف من حروف الخلاف انتفى كثير من أحرف الخلاف الثابت عن هؤلاء الأئمة السبعة وغيرهم، **وقد كنت قبل أجنح إلى هذا القول، ثم ظهر فساده وموافقة أئمة السلف والخلف**".[1]

وفصل الزرقاني في الكلام عن شرط التواتر فقال: "إنما اكتفى القراء في ضابط القراءة المشهورة **بصحة الإسناد مع الركنين الآخرين ولم يشترطوا التواتر**، مع أنه لا بد منه في تحقق القرآنية لأسباب ثلاثة:

أحدها: أن هذا ضابط لا تعريف والتواتر قد لوحظ في تعريف القرآن على أنه شرط أو شرط على الأقل. ولم يلحظ في الضابط لأنه يغتفر في الضوابط ما لا يغتفر في التعاريف، فالضوابط ليست لبيان الماهية والحقيقة.

ثانيها: التيسير على الطالب في تمييز القراءات المقبولة من غيرها فإنه يسهل عليه بمجرد رعايته لهذا الضابط أن يميز القراءات المقبولة من غير المقبولة، أما إذا اشترط التواتر فإنه يصعب عليه ذلك التمييز لأنه يضطر في تحصيله إلى أن يصل إلى جمع يؤمن تواطؤهم على الكذب في كل طبقة من طبقات الرواية. وهيهات أن يتيسر له ذلك.

ثالثها: أن هذه الأركان الثلاثة تكاد تكون مساوية للتواتر في إفادة العلم القاطع بالقراءات المقبولة، بيان هذه المساواة أن ما بين دفتي المصحف متواتر ومجمع عليه من الأمة في أفضل عهودها وهو عهد الصحابة، فإذا صح سند القراءة ووافقت قواعد اللغة ثم جاءت موافقة لخط هذا المصحف المتواتر، كانت هذه الموافقة قرينة على إفادة هذه الرواية للعلم القاطع وإن كانت آحادا"[2]، ثم قال: "فكأن **التواتر** كان يُطلب تحصيله في الإسناد **قبل أن يقوم المصحف وثيقة متواترة بالقرآن**، أما بعد وجود هذا المصحف المجمع عليه فيكفي في الرواية صحتها وشهرتها ما وافقت رسم هذا المصحف ولسان العرب"[3]. والنظر في **تاريخ القراءات** يعطي أمرين مهمين[4]:

الأول: أن **اعتماد التواتر الأصولي** لا يصلح في القراءات؛ لأنه قد ثبت وجود أفراد في قراءات السبعة، ولا يوجد أسانيد متواترة لها، وهذا معلوم لا يرتاب فيه من يعرف أسانيد القراءات. والمقصود أن اعتماد الوارد من الأسانيد لا يكفي في بعض أفراد القراءات السبعة أو العشرة في حكاية التواتر فيها، بل إن اعتماد مصطلح التواتر الأصولي مشكل فيها بلا ريب.

الثاني: أن **اشتهار القراءة، وتلقي علماء هذا الشأن لها بالقبول لها يكفي**، لذا لا ترى في علماء الأمة من بقي على إنكار قراءة من القراءات السبع أو المتممة للعشر، بل تلقتها الأمة بالقبول، وهذا التلقي أقوى من القول بالتواتر الأصولي الذي لا ينضبط مع علم القراءات. وهذا ظاهر لمن تأمل تاريخ القراءات، ومما يشير إلى ذلك موقفهم من ابن مقسم (ت354) وابن شنبوذ (ت328)، وإنكارهم لمذهبهما الذي خرجا به عن المشهور من مذاهب العلماء في تلقي القراءات.

والمقصود ألا نلتزم بمصطلح التواتر الأصولي، بل نقول بأن القرآن وصل إلينا بالنقل المستفيض، وهذه العبارة هي التي يذكرها ابن جرير الطبري (ت310هـ) كثيراً في كتابه، وكذا ابن مجاهد (ت324هـ)، وأبو عمرو الداني (ت444هـ)، ومكي بن

---

[1] ابن الجزري، النشر، 13/1.

[2] الزُّرْقاني، مناهل العرفان، 427/1.

[3] الزُّرْقاني، مناهل العرفان، 428/1.

[4] الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر، شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي (د.م. دار ابن الجوزي، 1431)، 242.

أبي طالب (ت437هـ) وجمهور علماء القراءة المتقدمين، أما لفظ التواتر فلم يذكروه، وإنما عبروا بالاستفاضة والشهرة، أو بأنها نقل العامة أو اتفاق العامة.

أقسام القراءات:

- **أقسام القراءات باعتبار القبول والرد:** القراءات قسمان: مقبولة ومردودة.

* **القراءات المقبولة أو الصحيحة** : هي التي تتوفر فيها أركان القراة الصحيحة. يقول ابن الجزري: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالا، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة، أم عن العشرة، أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، **ومتى اختل ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة**"[1]. وقد علق السيوطي عليه بقوله: هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف صرح بذلك الداني ومكي والمهدوي وأبو شامة وهو مذهب السلف الذي لا يعرف عن أحد منهم خلافه.[2]

كما يقول ابن الجزري: "والذي جمع في زماننا هذه الأركان الثلاثة هو قراءة الأئمة العشرة التي أجمع الناس على تلقيها بالقبول، وهم أبو جعفر، ونافع وابن كثير، وأبو عمرو، ويعقوب، وابن عامر، وعاصم، وحمزة والكسائي، وخلف، أخذها الخلف عن السلف إلى أن وصلت إلى زماننا، فقراءة أحدهم كقراءة الباقين في كونها مقطوعا بها...**والقراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها، ولا يحل إنكارها**، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء[3]. **وعلى هذا فالقرآن هو عين القراءات المتواترة وبالعكس، فهما حقيقتان بمعنى واحد.**[4]

* **القراءات المردودة أو الضعيفة**: وهي التي اختل فيها شرط من شروط القبول، وهي التي يطلق عليها الشاذة، **حيث أطلق الشذوذ على كل ما ورد خارج العشر المتواترة من غير تفصيل، حتى لو ثبتت قراءة منها بسند صحيح لا يعتقد قرآنيتها؛ بل تعتبر من الأخبار الآحاد، والخبر الواحد من أقسام الحديث، والحديث غير القرآن.**[5]

يقول أبو شامة: "وذكر المحققون من أهل العلم بالقراءة ضابطا حسنا في تمييز ما يعتمد عليه من القراءات وما يطرح، فقالوا: كل قراءة ساعدها خط المصحف مع صحة النقل فيها، ومجيئها على الفصيح من لغة العرب فهي قراءة صحيحة معتبرة. فإن اختل أحد هذه الأركان الثلاثة **أطلق على تلك القراءة أنها شاذة وضعيفة**."[6]

- **أقسام القراءات باعتبار السند:** بين السيوطي أن القراءات **تنقسم باعتبار نقلها ووصولها إلينا** إلى ستة أنواع[7]:

الأول: **المتواترة**، وهي كل قراءة وافقت العربية مطلقا، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديرا وتواتر نقلها.

وجمهور العلماء يشترطون التواتر في السند، باستثناء مكي بن أبي طالب، وأبو شامة، وابن الجزري، الذين اكتفوا بصحة السند.

---

[1] ابن الجزري، النشر، 9/1.

[2] السيوطي، الإتقان، 258/1.

[3] ابن الجزري، منجد المقرئين، 18.

[4] السندي، عبد القيوم عبد الغفور، صفحات في علوم القراءات (د.م. المكتبة الأمدادية، 1415)، 19.

[5] السندي، صفحات في علوم القراءات، 20.

[6] أبو شامة، إبراز المعاني، 5.

[7] انظر: السيوطي، الإتقان، 264/1-265. بتصرف.

الثاني: **المشهورة**، وهو ما صح سنده ولم يبلغ درجة التواتر ووافق العربية والرسم واشتهر عن القراء فلم يعده من الغلط ولا من الشذوذ ويقرأ به.

الثالث: **الأحادية**، ما ورد آحادا وصح سنده، ولكنه خالف رسم المصحف أو خالف قواعد العربية أو لم يشتهر.

الرابع: **الشاذ**، وهو ما لم يصح سنده.

الخامس: **الموضوعة**، المختلقة.

السادس: **المدرجة** أو القراءات التفسيرية، وهو ما زيد في القراءات على وجه التفسير.

أما باقي القراء فالقسمة عندهم ثنائية: متواتر، وشاذ، يقول ابن الجزري وهو يرد كلام أبي شامة في أحادية سند القراءات: "أوقفت عليه شيخنا الإمام واحد زمانه شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب بيبرود الشافعي فقال لي: معذور أبو شامة حيث إن القراءات كالحديث مخرجها كمخرجه، إذا كان مدارها على واحد كانت أحادية، وخفي عليه أنها نُسِبَت إلى ذلك الإمام اصطلاحا، وإلا فكل أهل بلدة كانوا يقرؤونها، أخذوها أمما عن أمم، ولو انفرد واحد بقراءة دون أهل بلده لم يوافقه على ذلك أحد، بل كانوا يجتنبونها ويأمرون باجتنابها".[1]

- **أقسام القراءات باعتبار من أضيفت إليه**: يقسم القراء القراءات باعتبار من نسب إليه الاختيار أو الخلاف إلى[2]:

* **القراءة**: إذا نسبت إلى أحد الأئمة القراء مع اتفاق الروايات والطرق عنه، ويريدون بها الاختيار المنسوب لإمام من الأئمة العشرة بكيفية القراءة للَّفظ القرآني على ما تلقَّاه مشافهة متصلا سنده برسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم- فيقولون مثلا: قراءة عاصم، قراءة نافع وهكذا.

* **الرواية**: وهي كل خلاف مختار ينسب للراوي عن الإمام مما اجتمع عليه الرواة.

* **الطريق**: وهو كل خلاف مختار ينسب للآخذ عن الراوي.

* **الوجه**: وهو كل خلاف ينسب لاختيار القارئ من كيفيات التلاوة.

قال السيوطي عند كلامه على تقسيم الإسناد إلى **عال ونازل** ما نصه: "ومما يشبه هذا التقسيم الذي لأهل الحديث **تقسيم القراء أحوال الإسناد إلى قراءة ورواية وطريق ووجه**، فالخلاف إن كان لأحد الأئمة السبعة أو العشرة أو نحوهم واتفقت عليه الروايات، والطرق عنه فهو قراءة، وإن كان للراوي عنه فرواية، أو لمن بعده فنازلا فطريق، أولا على هذه الصفة مما هو راجع إلى تخيير القارئ فيه فوجه".[3]

قال القرطبي: "وهذه القراءات المشهورة هي اختيارات أولئك الأئمة القراء، وذلك أن كل واحد منهم اختار فيما روى وعلم وجهه من القراءات ما هو الأحسن عنده والأولى، فالتزمه طريقة ورواه وأقرأ به واشتهر عنه، وعرف به ونسب إليه، فقيل: حرف نافع، وحرف ابن كثير، ولم يمنع واحد منهم اختار الآخر ولا أنكره بل سوغه وجوزه، وكل واحد من هؤلاء السبعة روى عنه اختار ان أو أكثر، وكل صحيح".[4]

---

[1] ابن الجزري، منجد المقرئين، 79.

[2] انظر: البناء، أحمد بن محمد الدمياطيّ، إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، تحقيق: أنس مهرة (لبنان: دار الكتب العلمية، 2006/1427)، 10؛ نصر، عطية قابل، غاية المريد في علم التجويد (القاهرة: د.ن. د.ت)، 25؛ الدوسري، مختصر العبارات، 130.

[3] الزُّرْقاني، مناهل العرفان، 412/1.

[4] القرطبي، الجامع لأحكام القرآن، 46/1.

- **أقسام القراءات باعتبار نوع الاختلاف الواقع في الكلمات القرآنية:** إلى قسمين أصول وفرش[1]:

* **الأصول:** أو أصول القراءة، وهي تعني القواعد المطردة التي تنطبق على كل جزئيات القاعدة، والتي يكثر دورها، وتطرد، ويدخل في حكم الواحد منها الجميع، بحيث إذا ذكر حرف من حروف القرآن الكريم، ولم يقيد يدخل تحته كل ما كان مثله، وإنما سميت الأصول أصولا لأنها يكثر دورها ويطرد حكمها على جزئياتها.

* **الفرش:** هو الكلمة من القرآن تقرأ على غير مثال ولا تندرج تحت أصول جامعة، وهو الكلمات التي يقل دورها وتكرارها من حروف القراءات المختلف فيها في القرآن الكريم، ولم تطرد، وقد أطلق عليها القراء فرشا لانتشارها كأنها انفرشت وتفرقت في السور وانتشرت؛ ولأنها لما كانت مذكورة في أماكنها من السور فهي كالمفروشة، فإن الفرش إذا ذكر فيه حرف فإنه لا يتعدى أول حرف من تلك السورة إلا بدليل أو إشارة أو نحو ذلك، ويبتدئ القراء بذكر الفرش من أول سورة البقرة إلى آخر سورة الناس، وقد سمى بعضهم الفرش فروعا مقابلة للأصول.

- **أقسام القراءات باعتبار طرقها:** تقسم القراءات الصحيحة بحسب طرق ورودها إلى:

* القراءات **العشر الصغرى:** هي القراءات السبع من كتاب «التيسير» للداني، أو«حِرْز الأماني ووجه التهاني» ، والمشتهرة بالمنظومة الشاطبية للشاطبي، وتتمة العشر ما تضمنته منظومة «الدرة المضيّة في القراءات الثلاث المتممة للعشر» لابن الجزري، وسميت بالصغرى لقلة الطرق المؤدية إلى هذه القراءات، فقد وردت من عشرين طريقا.

* القراءات **العشر الكبرى**: فهي القراءات العشر من طريق النشر، و «طيبة النشر في القراءات العشر» لابن الجزري، وسميت بالكبرى لكثرة الطرق التي حوتها، والتي وردت من زهاء ألف طريق.

مصادر القراءات الصحيحة:

اشتهرت عبارات تحمل أعداد القراءات فقيل القراءات الصحيحة المقروء بها وكانت محصورة في السبع ثم في العشر، ومصادرها هي التي عنيت برواية الكلمات واختلافها بين القراء أصولا وفرشا، وهي الشاطبية والدرة والطيبة، وطرق هذه المصادر هي كذلك محصورة ومذكورة في كتاب النشر، وهي في الجملة متواترة، وما عدا هذه القراءات العشر يعد شاذا غير مقروء به، وقد استقرّ التلقي عند أهل الأداء من هذه المصادر:

السبعة في القراءات لابن مجاهد أحمد بن موسى التميمي(ت324ه)

كتاب التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني(ت444ه)

منظومة حِرْز الأماني ووجه التهاني المعروف بالشاطبية للقاسم بن فيره الشاطبي(ت590ه)

كتاب النشر في القراءات العشر لابن الجزري(ت833ه)

وكتاب النشر في القراءات العشر الذي يعتبر عمدة الباحثين، ومرجعهم الأصيل في معرفة أسانيد القراءات وطرقها، وهو أول كتاب استوعب خلاصة ما في كتب القراءات بأسانيدها ومتونها حيث جمع نحو ألف طريق، وصفها ابن الجزري بقوله: " وجملة ما تحرر عنهم من الطرق بالتقريب نحو **ألف طريق** وهي أصح ما وجد في الدنيا وأعلاه، ولم نذكر فيها إلا ما ثبت عندنا أو عند من تقدمنا من أئمتنا عدالته، وتحقق لقيه لمن أخذ عنه، وصحت معاصرته، وهذا التزام لم يقع لغيرنا ممن ألف في هذا العلم".[2]

---

[1] القضاة، وآخرون، مقدمات في علم القراءات، 77. بتصرف.

[2] ابن الجزري، النشر، 193/1.

3. أحوال الرواة بين المحدثين والقراء

احتاط الصحابة والتابعون في قبول الأخبار فلم يقبلوها إلاّ ممن عرفوا صدقه وعدالته، وقد سلك مسلكهم في الاحتياط في قبول الأخبار من جاء بعدهم من أتباع التابعين ومن بعدهم، واعتنوا بالأسانيد أيما عناية فرحلوا في طلبها، وحفظوها[1]، والتزموا وألزموا من بعدهم سوق تلك الأخبار بالأسانيد، وتتبع أحوال الرواة، من حيث عدالتهم وضبطهم، وبيان أسمائهم وكناهم وأنسابهم وألقابهم وطبقاتهم وبلدانهم ووفياتهم، ومعرفة الآباء والأبناء، والإخوة والأخوات، والأقران، والأكابر والأصاغر ، وبيان المؤتلف والمختلف، والمتفق والمفترق منها، وهكذا قضوا على كل راو بما يستحقه، فميزوا من يجب الاحتجاج بخبره، ومن لا يجب الاحتجاج به.

ومعظم العلوم الشرعية التي مدارها على الرواية والنقل تكون بحاجة ملحة إلى هذا العلم أي علم الجرح والتعديل أو علم الرجال، وهو من أهم النتائج التي تمخض عنها جهد المحدثين في نقد الأحاديث، تصحيحاً وتعليلاً [2]، وأحوال الرواة من حيث الضبط وسوء الحفظ تتوقف معرفتها بدقة على معرفة نسبة الصواب والخطأ فيما رووه من الأحاديث والآثار[3].

قال الإمام ابن حبان: "إذ لا يَتَهَيَّأُ معرفة السقيم من الصحيح، ولا استخراج الدليل من الصريح، إلا بمعرفة ضعفاء المحدثين والثقات، وكيفية ما كانوا عليه في الحالات"[4]. وفي هذا المبحث سأُلمح إلى منهج كل من المحدثين والقراء في العناية بعلم الإسناد، وعلم الرجال.

1. 3. الإسناد بين المحدثين والقراء

لقد تميزت هذه الأمة الإسلامية عن غيرها من الأمم بأنها **أمة إسناد**، فكان هو العمدة في تداول كل علم منقول من العلوم الإسلامية، وكان اعتماد كل من المحدثين والقراء على الحفظ والتلقي والرواية بالإسناد، وكان ذلك هو الأصل في النقل، قال أبو علي الجياني: "خص الله هذه الأمة بثلاثة أشياء لم يعطها من قبلها: الإسناد، والأنساب، والإعراب".[5]

ومع نشوء علم الإسناد، نشأت بعض علومه، الكفيلة بحفظ المرويات. وبدأ حملة الآثار وأئمة التابعين، بالتعبير عن حال الرواية والراوي، وعن أوصافهما المختلفة، بألفاظ كثر استخدامهم لها بعد ذلك، حتى أصبحت مصطلحات ذات دلالة عرفية بين أهل الحديث.[6]

وقد اعتنى المحدثون بالخبر المنقول عن رسول الله قصد تحقيق نسبته إليه، وبيان درجته، وقعدوا لذلك قواعد النقد التي تتعلق بالراوي والمروي، أي الإسناد والمتن، بالتحري في نقل الأخبار والبحث في مصادر الرواية وتتبع رجالاتها، وبيان من تقبل روايته ومن ترد، وبيان أوصاف الراوي من حيث العدالة والضبط، فكان من ثمار تلك العناية ظهور علم الرواة

---

[1] الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد، عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل وأثر ذلك في حفظ السنة النبوية (المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، د.ت)، 14/1.

[2] المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين، 7. بتصرف.

[3] المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين، 28. بتصرف.

[4] البُستي، محمد بن حبان الدارمي، المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي (الرياض: دار الصميعي، 1420/2000)، 14/1.

[5] السيوطي، تدريب الراوي، 605/2.

[6] الشريف العوني، المنهج المقترح، 34. بتصرف.

الذي يبحث في أحوال الرواة جرحا وتعديلا.

كما اختص القراء بأسانيد القراءات القرآنية وتنقيحها وتدوينها في كتب القراءات ونسبة كل قراءة لقارئها، وبيان القراءات الصحيحة من الشاذة، ووضعوا شروطا وضوابط للقراءات الصحيحة من ضمنها صحة الإسناد، قال النوري الصفاقسي: "القرآن سنة متبعة ونقل محض فلا بد من إثباتها وتواترها ولا طريق إلى ذلك إلا بهذا الفن"[1]. يعني علم الإسناد، هذا الأخيرالذي يكون مقرون بالإجازة التي صارت دليلا على أهلية الشخص للتصدّر للإقراء.

3 .1.1. الإسناد عند المحدثين:

والسند والإسناد عند المحدثين هو الطريق الموصل للمتن[2]، وهو عبارة عن السلسلة المكونة من الرواة الذي نقلوا المتن[3]، وسمي سندا لأن الحديث يستند إليه ويعتمد عليه، وأيضا لاعتماد الحفاظ عليه في الحكم على الحديث صحة أو ضعفا.[4] وقداعتنى المحدثون بسلاسل الأسانيد واعتمدوها كآلية لنقل وحفظ النصوص الشرعية، فميزوا بين مراتبها، وحفظوا أحاديثها، فمن رام إدخال حديث فيها ليس منها كشفوا أمره، ووجهوا سهام النقد إليه، ولم تقتصر عنايتهم على سلاسل الأحاديث الصحيحة، بل عُنوا أيضاً بسلاسل الأحاديث الضعيفة والموضوعة فحفظوها؛ خشية أن تختلط بالأحاديث الصحيحة، فاستطاعوا بذلك التمييز بين الصحيح والسقيم.[5]

شروط الراوي: أجمع جماهير أئمة الحديث والفقه على: أنه يشترط فيمن يحتج بروايته أن يكون **عدلا، ضابطا** لما يرويه، وتفصيله أن يكون مسلما، بالغا، عاقلا، سالما من أسباب الفسق وخوارم المروءة، متيقظا غير مغفل، حافظا إن حدث من حفظه، ضابطا لكتابه إن حدث من كتابه".[6]

أما في الأعصار المتأخرة **بعد عصر الرواية** بعدما دونت الأحاديث في الجوامع التي جمعها أئمة الحديث فقد أعرض الناس عن اعتبار مجموع هذه الشروط في رواة الحديث ومشايخه، فلم يتقيدوا بها في رواياتهم، لتعذر الوفاء بها، وصار **المقصود المحافظة على خصيصة هذه الأمة في الأسانيد**، والمحاذرة من انقطاع سلسلتها، فليعتبر من الشروط المذكورة ما يليق بهذا الغرض على تجرده، فيكتفى في أهلية الشيخ بكونه مسلما، بالغا، عاقلا، غير متظاهر بالفسق والسخف، ويكتفى في اشتراط ضبط الراوي بوجود سماعه مثبتا بخط غير متهم، وبروايته من أصل موافق لأصل شيخه.[7]

فالأسانيد صارت شرفية، حيث صاروا يعتمدون على كتبهم عربا عن الحفظ وصار الإسناد للكتب التي تضم تلك المرويات.

تسمية من تدور عليهم أسانيد الحديث: من الصحابة من أكثروا التحديث فكثر الأخذ عنهم، والذين تجاوز الحديث عنهم الألف هم على التوالي:

---

[1] النوري، غيث النفع، 16.

[2] السخاوي، محمد بن عبد الرحمن، التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر (د.م. مكتبة أضواء السلف، 1998/1418)، 30.

[3] المليباري، علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين، 31.

[4] ابن جماعة، محمد بن إبراهيم الكناني، المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان (دمشق: دار الفكر، 1406)، 30؛ هاشم، أحمد عمر، قواعد أصول الحديث (بيروت: دار الكتاب العربي، 1984/1404)، 21.

[5] الرفاعي، عناية العلماء بالإسناد، 15/1. بتصرف.

[6] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 104.

[7] ابن الصلاح، معرفة أنواع علوم الحديث، 120.

1 - أبو هريرة رضي الله عنه روى (5374) حديثا، وروى عنه أكثر من ثلاثمائة رجل.

2 - عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، روي عنه (2630).

3 - أنس بن مالك رضي الله عنه، روي عنه (2286).

4 - أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، روي عنها (2210).

5 - عبد الله بن عباس رضي الله عنهما، روي عنه (1660).

6 - جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، روي عنه (1540).

7 - أبو سعيد الخدري رضي الله عنه، روي عنه (1170).

3 .2.1.الإسناد عند القراء

والسند عند القراء هو الطريق الموصلة إلى القرآن[1]، وهو سلسلة الرواة الذين نقلوا القراءة، والرواية، والطريق، والوجه عن المصدر الأول.[2]

ولأن القراءات من علوم الرواية، والرواية تقوم على الإسناد، فلا يجوز لأحد أن يقرأه أو يقرئه غيره إلا بروايته بسند متصل، فالمعول عليه إذن هو السماع من الشيوخ والرواية عنهم، فالقراءات مشروطة بالتلقي، وهي تعتمد على الأصح في النقل والأثبت في الرواية، فلا تقبل قراءة أحد من القراء إلا إذا ثبت أخذه عمن فوقه بطريقة المشافهة والسماع حتى يتصل الإسناد بالصحابي الذي أخذ القراءة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.[3]

ولهذا اهتمّ علماء القراءات بالإسناد اهتماما كبيرا، فقد شغل موضوع الإسناد حيزا كبيرا من اهتماماتهم، واعتنوا بدراسة الأسانيد وبينوا صحيحها من سقيمها، ومقبولها من مردودها[4]. لذلك عدّ الشيخ علي النوري الصفاقسي علم الأسانيد أحد العلوم السبعة التي هي وسائل لعلم القراءات، فقال: "علم الأسانيد وهو الطرق الموصلة إلى القرآن وهو من أعظم ما يحتاج إليه لأن القرآن سنة متبعة ونقل محض فلا بد من إثباتها وتواترها ولا طريق إلى ذلك إلا بهذا الفن".[5]

وقال ابن الجزري مبينا جهده الذي بذله في إيراد الروايات التي ضمنها كتابه النشر: "وجمعتها في كتاب يرجع إليه، وسفر يعتمد عليه، لم أدع عن هؤلاء الثقات الأثبات حرفا إلا ذكرته، ولا خلفا إلا أثبته، ولا إشكالا إلا بينته وأوضحته، ولا بعيدا إلا قربته، ولا مفرقا إلا جمعته ورتبته، منبها على ما صح عنهم وشذ وما انفرد به منفرد وفذ، ملتزما للتحرير والتصحيح والتضعيف والترجيح معتبرا للمتابعات والشواهد، رافعا إبهام التركيب بالعزو المحقق إلى كل واحد جمع طرقا بين الشرق والغرب، فروى الوارد والصادر بالغرب".[6]

---

[1] القسطلاني، لطائف الإشارات، 173/1.

[2] محمد بن سيدي محمد الأمين. "الإسناد عند علماء القراءات". مجلة الجامعة الإسلامية 37/129 (1425)، 149.

[3] آسيا عمور. "عناية المحدثين بالقراءات القرآنية". مجلة المعيار 39/20 (جوان2015)، 120.

[4] آدم، "الإسناد عند علماء القراءات"، 09.

[5] النوري، غيث النفع، 16.

[6] ابن الجزري، النشر، 56/1.

ومن عناية القراء بالأسانيد، أنهم رحلوا في طلبها، وما ذلك إلا لأهمية الإسناد ومكانته عندهم، وقد اجتهدوا في تنقيح أسانيدهم التي نقلوا بها القراءات والروايات والطرق، حالهم في ذلك حال رجال الحديث[1]، فقد اعتنوا بدراسة الأسانيد وبينوا مقبولها من مردودها، وبينوا العالي منها والنازل والمتصل والمنقطع ... ولا زالوا يحافظون على أسانيدهم إلى يومنا هذا.[2]

وأشار القسطلاني إلى أهمية الإسناد في القراءات، فقال: «علم الإسناد وهو أعظم مدارات هذا الفن؛ لأن القراءات سنة متبعة، ونقل محض، فلابد من إثباتها وصحتها، ولا طريق إلى ذلك إلا بالإسناد، فلهذا توقفت معرفة هذا العلم عليه».[3]

وكان اعتماد القراء في تلقي القراءات القرآنية على مشايخهم بالإسناد المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، وبتلك الأسانيد ألفوا كتب القراءات مسندة، ومن منهجهم أن يذكروا أسانيدهم في أول مصنفاتهم مرفوعة إلى الرسول صلى الله عليه وسلم، ثم يتبعوها بما ورد عنهم في مسائل القراءات فرشا، وأصولا.[4]

والمطلع لمقدمات كتب القراءات المعتبرة الجامعة للروايات والطرق التي تلقى بها أولئك الأئمة يقف مشـــدوداً أمام ذلك الكم الهائل من الأسانيد التي أحيطت بالعناية والرعاية حتى تصل إلى منتهاها، ومتى حصل خلل أو وهم نبه عليه العلماء وبينوا علته وحذروا من ذلك الإسناد الضعيف أو المجهول أو المتروك إلى هذا الجهد العظيم الذي بذله القراء في الحفاظ على أسانيدهم وتنقيحها[5]. من ذلك ما نبه إليه ابن الجزري بقوله: "ومن نظر أسانيد كتب القراءات وأحاط بتراجم الرواة علما عرف قدر ما سبرنا ونقحنا وصححنا، وهذا علم أهمل، وباب أغلق، وهو السبب الأعظم في ترك كثير من القراءات، والله تعالى يحفظ ما بقي".[6]

شروط المقرئ:

وشرط المقرئ أن يكون مسلما عاقلا بالغا ثقة مأمونا ضابطا خاليا من الفسق ومسقطات المروءة[7]. ولا يجوز له أن يقرئ إلا بما سمعه ممن توفرت فيه هذه الشروط أو قرأه عليه وهو مصغ له أو سمعه بقراءة غيره عليه[8]، كما يلزم حفظ كتاب يشتمل على القراءة التي يقرأ بها. وإلا داخله الوهم والغلط في الإسناد، قال ابن مجاهد:"لا تغتروا بكل مقرئ، إذ الناس طبقات[9]:

فمنهم من حفظ الآية، والآيتين، والسورة والسورتين. ولا علم له غير ذلك. فلا تؤخذ عنه القراءة ولا تنقل عنه الرواية.

ومنهم: من حفظ الروايات ولم يعلم معانيها، ولا استنباطها من لغات العرب ونحوها. فلا يؤخذ عنه؛ لأنه ربما يصحف.

ومنهم من علم العربية ولا يتبع المشايخ والأثر، فلا تنقل عنه الرواية.

---

[1] آدم، "الإسناد عند علماء القراءات"، 24.

[2] الأمين، "الإسناد عند علماء القراءات"، 158. بتصرف.

[3] القسطلاني، لطائف الإشارات، 172/1-173

[4] ميمونة بنت عبد الله بن مبارك الخاطر، القراءات القرآنية في كتب الحديث التسعة: جمعا ودراسة (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، رسالة ماجستير، 1432/1431)، 52. بتصرف.

[5] الأمين، "الإسناد عند علماء القراءات"، 158.

[6] ابن الجزري، النشر، 193/1.

[7] النوري، غيث النفع، 15؛ أبو شامة، إبراز المعاني، 773؛ ابن الجزري، منجد المقرئين، 11.

[8] النوري، غيث النفع، 15.

[9] أبو شامة، إبراز المعاني، 774.

ومنهم من فهم التلاوة، وعلم الرواية، ويقصد للقراءات، وليس الشرط أن يجتمع فيه جمع العلوم؛ إذ الشريعة واسعة والعمر قصير".

ويتأكد في حقه: تحصيل طرف صالح من أحوال الرجال والأسانيد وهو أهم ما يحتاج إليه. وقد وهم كثير لذلك فأسقطوا رجالا، وسمعوا آخرين، لا بغير أسمائهم. وصحفوا أسماء رجال.

تسمية من تدور عليهم أسانيد القراءات: المشتهرون من الصحابة بإقراء القرآن[1]:

عثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، وأبو الدرداء، وأبو موسى الأشعري.

يقول الحافظ الذهبي: فهؤلاء الذين بلغنا أنهم حفظوا القرآن في حياة النبي، وأخذ عنهم عَرْضًا، وعليهم دارت أسانيد قراءة الأئمة العشرة، وقد جمع القرآن غيرهم من الصحابة كمعاذ بن جبل، وأبي زيد، وسالم مولى أبي حذيفة وعبد الله ابن عمر، وعتبة بن عامر، ولكن لم تتصل بنا قراءتهم، فلهذا اقتصرت على هؤلاء السبعة.[2]

3 .2. نقد الرواة بين المحدثين والقراء، مع نماذج تطبيقية

"نقد الرواة ليس بالأمر الهين، فإن الناقد لا بد أن يكون واسع الاطلاع على الأخبار المروية، عارفا بأحوال الرواة السابقين وطرق الرواية، خبيرا بعوائد الرواة ومقاصدهم وأغراضهم، وبالأسباب الداعية إلى التساهل والكذب، والموقعة في الخطأ والغلط، ثم يحتاج إلى أن يعرف أحوال الراوي متى ولد؟ وبأي بلد؟ وكيف هو في الدين والأمانة والعقل والمروءة والتحفظ؟ ومتى شرع في الطلب؟ ومتى سمع؟ وكيف سمع؟ ومع من سمع؟ وكيف كتابه؟ ثم يعرف أحوال الشيوخ الذين يحدث عنهم وبلدانهم ووفياتهم وأوقات تحديثهم وعادتهم في التحديث، ثم يعرف مرويات الناس عنهم ويعرض عليها مرويات هذا الراوي ويعتبرها بها، إلى غير ذلك مما يطول شرحه".[3] هذا الذي ذكره المُعَلِّمِي بعض ما يعانيه المحدثون من أجل معرفة حال الرواة في السند، ومعرفة ما هم عليه من الضبط والعدالة، ومن مظاهر ذلك أنهم كانوا يروون الكلام في الرواة مسندا لقائله كما يروون الأحاديث، وظهرت لهم مصنفات مستقلة في الجرح والتعديل، سلكوا فيها أساليب متعددة، فمنهم من أفردها للضعفاء، ومنهم من أفردها للثقات، ومنهم من جمع بين الثقات والضعفاء في مصنف واحد. **وفي دراستهم لأحوال الرواة كانوا في غاية التجرد عن الهوى والموضوعية في البحث ولم تؤثر فيهم رو ابط الصداقة أو القر ابة.**[4]

كما اجتهد القراء من جهتهم في تنقيح أسانيدهم التي نقلوا بها القراءات والروايات والطرق، حالهم في ذلك حال أهل الحديث[5]، لكن بدرجة أقل من المحدثين الذين كفوهم عناء التفتيش عن الرجال، فلهم يعود الفضل في حفظ تراجم آلاف الرواة في كل فن وتخصص بما فيهم المشتغلون بالقراءات، فعلم الرجال هو نتاج جهود المحدثين في الدفاع عن السنة النبوية وتمييز صحيحها من سقيمها.

---

[1] الزُّرْقاني، مناهل العرفان، 414/1؛ المارغني، إبراهيم بن أحمد التونسي، دليل الحيران على مورد الظمآن (القاهرة: دار الحديث، د.ت.)، 6.

[2] الذهبي، معرفة القراء، 20.

[3] انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 2/1. مقدمة الكتاب.

[4] العمري، أكرم بن ضياء، بحوث في تاريخ السنة المشرفة (بيروت: بساط، 2003/1424)، 8.

[5] الأمين، "الإسناد عند علماء القراءات"، 189. بتصرف.

ولم تقتصـــر همم المحدثين على مجرد الترجمة لمشـاهير القراء في كتب الرجال، وذكر أسـمائهم وأنسـابهم، وبيان لسـني ولادتهم ووفاتهم، وذكر رحلاتهم في طلب العلم، ونشـأتهم ونشـاطاتهم العلمية، بل لقد أوغلوا في البحث والتقصـــي عن أحوالهم، حتى إنّ منهم من عنى بجمع تراجم القراء في مؤلف واحد، حيث ألف الإمام الذهبي كتابه «معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصـــار»، وهو من أهم الكتب المعتمدة عند علماء هذا الفنّ في معرفة أحوال القراء وطبقاتهم، حيث ترجم فيه لمشاهير القراء من عصر الصحابة إلى عصره[1].

وقد اعتنى القراء بدراسـة أسـانيد كل قراءة وتواترها، وسـلسـلة الرواة الذين نقلوا هذه القراءة عن القارئ الذي عرف بها ونسبت إليه، فاشترطوا صحة السند وسلامته من الضعف والانقطاع، وهذا من أهم أركان القراءة الصحيحة، وإلى ذلك أشـــار ابن الجزري بقوله: "وإذا كان صـحة الســند من أركان القراءة...**تعين أن يعرف حال رجال القراءات كما يعرف أحوال رجال الحديث**"[2] ، فميزوا الصحيح من السـقيم، والمقبول من المردود، وكشـفوا الضـعفاء والكذابين، والمجهولين، والمـدلســين، وقيـدوا تـاريخ الرواة ومواطنهم، وأبـانوا عن مواليـدهم ووفيـاتهم، وأوقـات أخـذهم وتلقيهم، وزمن غفلتهم واختلاطهم، وغير ذلك مما عني به علماء الجرح والتعديل[3]. وقد ألزم الحافظ ابن الجزري كل من تصـــدر للإقراء بمعرفة ذلك فقال: "ولا بد للمقرئ من **التنبيه بحال الرجال** والأســـانيد مؤتلفها ومختلفها، **وجرحها وتعديلها**، ومتقنها ومغفلها، وهذا من أهم ما يحتاج إليه. وقد وقع لكثير من المتقدمين في أسانيد كتبهم أوهام كثيرة وغلطات عديدة من إسقاط رجال، وتسـمية آخرين بغير أسـمائهم وتصـاحيف وغير ذلك، وقد نبهت على ذلك في كتاب طبقات القراء، وعقدت في أوله فصـلا مشتملا على ما اشتبه في الاسم والنسبة".[4]

ومن علماء القراءات من تناول بيان أحوال بعض الرواة من حيث العدالة والضـــبط قبل الذهبي، وهوأبو عمر الداني (ت444هـــ)، في كتابه "جامع البيان في القراءات السبع"، ومن بعده الإمام ابن الجزري(ت833هـــ) الذي اعتنى في كتابيه " منجد المقرئين ومرشد الطالبين، و " النشر في القراءات العشر " ببيان أحوال الرواة وطبقاتهم جرحا وتعديلا ، أما كتابه " غاية النهاية في أســـماء رجال القراءات أولي الرواية والدراية" والذي يعدّ مرجعا من مراجع الجرح والتعديل، كيف لا وهو المصـدر الوحيد بعد كتاب "معرفة القراء" للذهبي المخصـص لتراجم القرّاء، حيث اعتنى فيه ببيان حال المترجم لهم غالباً من حيث الجرح والتعديل، **وبيان منازلهم من جهة الأداء، وبيان كيفية تحمّلهم للقراءة، ومناهجهم التي صاروا عليها في الإقراء.**

ومن مظـاهر العلاقـة بين علمي الحـديـث والقراءات اعتنـاء المحـدثين بتلقي القراءات، وبـالمقـابـل اعتنـاء القراء برواية الحديث، وقد وفق الله طائفة منهم للجمع بين هذين العلمين، فكانوا من الأعلام المحتج بهم في كلا الفنين، لكن قد يكون العلم مُبَرزًا في أحد الفنون ضـــابطا فيه دون غيره، وقد ألمح الإمام الذهبي إلى ذلك بقوله: "كان **عاصـــم ثبتًا في القراءة، صدوقا في الحديث**، وقد وثقه أبو زرعة وجماعة، وقال أبو حاتم: محله الصدق، وقال الدارقطني: في حفظه شيء، **يعني: للحديث لا للحروف**، وما زال في كل وقت يكون العالم إماما في في، مقصـــرا في فنون، وكذلك كان صـــاحبه **حفص بن**

---

[1] آسيا عمور. "عناية المحدثين بالقراءات القرآنية". مجلة المعيار 39/20 (جوان2015)، 124، بتصرف.

[2] ابن الجزري، النشر، 193/1.

[3] الأمين، "الإسناد عند علماء القراءات"، 189.

[4] ابن الجزري، منجد المقرئين، 11.

سـليمان ثبتًا في القراءة، واهيا في الحديث، وكان **الأعمش** بخلافه **كان ثبتًا في الحديث، لينا في الحروف** فإن للأعمش قراءة منقولة[1] في كتاب: "المنهج " وغيره، لا ترتقي إلى رتبة القراءات السبع، ولا إلى قراءة يعقوب وأبي جعفر".[2]

وقال عند تعقبه لتضعيف الدارقطني لحفص بن سليمان الدوري: "وقول الدارقطني: ضعيف يريد في ضبط الآثار أما في القراءات فثبت إمام. وكذلك جماعة من القراء أثبات في القراءة دون الحديث، كنافع، والكسائي، وحفص، فإنهم نهضوا بأعباء الحروف وحرروها، ولم يصنعوا ذلك في الحديث، كما أن طائفة من الحفاظ أتقنوا الحديث، ولم يحكموا القراءة. وكذا شأن كل من برز في فن، ولم يعتن بما عداه".[3]

فبالرغم من أن شروط الراوي لا تختلف عن شروط القارئ، إلا أن الاختلاف الواقع في الحكم على الرواة بين المحدثين والقراء مرده إلى اجتهاد كل إمام ومدى تشدده أو تساهله، ثم إلى خصوصية كل فن، لذلك قال الترمذي: "وقد اختلف الأئمة من أهل العلم في تضعيف الرجال كما اختلفوا في سوى ذلك من العلم"[4]. كما أن تضعيف المحدثين لعدد من القراء كان من جهة ضبط الرواية الحديثية غالبا، أما من جهة الإقراء فقليل نسبيا، والمعتبر في جرح وتعديل أئمة القراءة والإقراء من جهة روايتهم للقراءات وضبطهم لها هم أهل الاختصاص كابن مجاهد، وأبي عمرو الدّاني وابن الجزري.

النماذج التطبيقية: سأعرض نماذج تطبيقية وأكثرها للقراء والمحدثين ممن ترجم لهم الذهبي وابن الجزري خاصة.

والملاحظ أن الكلام في رواة الحديث غالبا ما يشمل ذكر أسمائهم وأنسابهم، وبيان لسني ولادتهم ووفاتهم، وذكر لرحلاتهم في طلب العلم، وذكر شيوخهم وتلاميذهم، ومؤلفاتهم، ومنازلهم من حيث الجرح والتعديل.

أما الكلام فيمن اشتغل بالقراءات فيفرق بعض الشيء، حيث نجدهم يبينون كيفية عرضهم للقراءات والروايات وكيفية أدائهم لها، وعدد ختماتهم على شيوخهم، وجودة أدائهم للحروف، مع ذكر أحوالهم عند أئمة هذا الفن غالبا.

ومن منهج المحدثين ومنهم الذهبي أن يفرقوا -عند الترجمة لمن اشتغل بالحديث والقراءات معا- بين تحمله للحديث وعرضه للقراءات، كما اعتنوا ببيان أحواله عند أئمة كل فن على السواء.

والملاحظ أيضا اهتمام كل من المحدثين والقراء ببيان الوهم والغلط والتصحيف والانقطاع والاختلاط، كل هذا يكشف عن جهود كل منهم في التفتيش في أحوال الرواة والتنقيب في أسانيدهم ومروياتهم، لتمييز الصحيح من غيره، وحفظ السنة والقراءات من أن تلحقها أي شائبة.

*** فمن أمثلة اعتنائهم ببيان طرق التحمل والأداء:**

- **عمرو بن الصباح بن صبيح أبو حفص البغدادي**[5] الضرير، مقرئ **حاذق ضابط**.

روى القراءة عرضا وسماعا عن حفص بن سليمان وهو من جلة أصحابه. **ويقال: إنه لم يعرض على حفص بل أخذ القراءة سماعا** ويقال: بل إلى سورة التوبة عرضا وإلى آخر القرآن قراءة للحروف **وصح عندنا عرضه عليه**.

---

[1] لعله يشير إلى أن قراءته من القراءات الأربعة الشاذة، وليس ذلك بجرح في الأعمش، ولا يحط ذلك من مقامه كمقرئ، وستأتي ترجمته في النماذج التطبيقية.

[2] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405/1985)، 5/ 260.

[3] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 424/9.

[4] الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة، العلل الصغير، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون (بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت)، 756.

[5] ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. غاية النهاية في طبقات القراء، تحقيق: ج. برجستراسر (د.م. مكتبة ابن تيمية، 1351)، 601/1.

روى القراءة عنه عرضا إبراهيم بن عبد الله السمسار، والحسن بن المبارك، وزرعان بن أحمد، وعبد الصمد بن محمد العينوني وغيرهم.

*** ومن أمثلة اعتنائهم ببيان عدد الختمات ومدى ملازمة الشيوخ:**

- **يوسف بن عمرو بن يسار**[1]، **ويقال: سيار**، قال **الداني: والصواب يسار وأخطأ من قال: بشار، أبو يعقوب المدني ثم المصري المعروف بالأزرق، ثقة محقق ضابط.**

أخذ القراءة عرضا وسماعا عن ورش وهو الذي خلفه في القراءة والإقراء بمصر. **وعرض على** سقلاب ومعلى بن دحية.

روى القراءة عنه عرضا إسماعيل بن عبد الله النحاس ومحمد بن سعيد الأنماطي وغيرهم.

قال **الذهبي: لزم ورشا مدة طويلة و أتقن عنه الأداء**، وجلس للإقراء.

قال أبو بكر بن سيف: سمعت الأزرق يقول: إن ورشا لما تعمق في النحو اتخذ لنفسه مقرأ يسمى مقرأ ورش، فلما جئت لأقرأ عليه قلت له: يا أبا سعيد إني أحب أن تقرئني مقرأ نافع خالصا وتدعني مما استحسنت لنفسك قال: فقلدته مقرأ نافع وكنت نازلا مع ورش في الدار، **فقرأت عليه عشرين ختمة من حدر وتحقيق**، فأما **التحقيق** فكنت أقرأ عليه في الدار التي كنا نسكنها في مسجد عبد الله، وأما **الحدر** فكنت أقرأ عليه إذا رابطت معه بالإسكندرية.

- **إسماعيل بن عبد الله بن عمرو بن سعيد بن عبد الله أبو الحسن النحاس**[2]، **مقرئ** الديار المصرية، **جود القرآن** على أبي يعقوب الأزرق، صاحب ورش، **وتصدر للإقراء** مدة، فقرأ عليه خلق لإتقانه، وتحريره وبصره بمقرأ ورش، **وكان قد قرأ على الأزرق سبع عشرة ختمة.**

*** ومن أمثلة إيرادهم لأقوال أهل الاختصاص من المحدثين أوالقراء:**

- **علي بن سعيد بن الحسن البغدادي القزاز**[3] المقرئ أبو الحسن، المعروف بابن ذؤابة، **كان من جلة أهل الأداء، مشهور ضابط محقق.**

قرأ على: إسحاق بن أحمد الخزاعي، وأبي عبد الرحمن اللهبي، وأحمد بن فرج الضرير، وابن مجاهد، وطائفة.

و أقرأ القرآن مدة.

قرأ عليه: أبو الحسن الدارقطني، وصالح بن إدريس، وعامة أهل بغداد.

قال **أبو عمرو الداني: مشهور بالضبط والإتقان، ثقة مأمون.**

- **عبد الرحمن بن عبدوس أبو الزعراء البغدادي**[4]، **من جلة أهل الأداء وحذاقهم**، وأرفع أصحاب أبي عمر الدوري، **قرأ عليه بعدة رو ايات، وتصدر للإقراء مدة.**

قرأ عليه ابن مجاهد، وهو أنبل أصحابه، وعلي بن الحسين الرقي، ومحمد بن المعلي الشونيزي، وغيرهم.

---

[1] ابن الجزري، غاية النهاية، 402/2.

[2] الذهبي، معرفة القراء، 134.

[3] الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز، تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، تحقيق: بشار عوّاد معروف (د.م. دار الغرب الإسلامي، 2003)، 747/7.

[4] الذهبي، معرفة القراء، 138.

قال **ابن مجاهد**: قرأت لنافع على أبي الزعراء، **نحوا من عشرين ختمة**، وقرأت عليه لأبي عمرو الكسائي وحمزة.

- **علي بن سعيد بن الحسن أبو الحسن بن ذؤابة البغدادي**[1]، القزاز المقرئ. كان **من جلة أهل الأداء، مشهور ضابط محقق.**

قال **أبو عمرو الداني**: **مشهور بالضبط والإتقان، ثقة مأمون.**

- **محمد بن عبد الله بن سليمان أبو عبد الله الكلبي**[2] الأبيّ

أخذ القراءة عن أبي أحمد السامري وهو الذي لقنه القرآن.

قال **الداني:** وقرأ على غيره، وكان أميا لا يكتب **ولم يكن بالضابط ولا ممن يعرف الأداء.**

- **علي بن سعيد بن الحسن بن ذؤابة**[3] وكان أبو الطيب بن غلبون يقول بالمهملة فوهم فيه أبو الحسن البغدادي القزاز **مقرئ مشهور ضابط ثقة.**

قال **الداني: مشهور بالضبط والإتقان ثقة مأمون.**

وقال الذهبي كان من جلة أهل الأداء مشهورًا ضابطًا محققًا

*** ومن أمثلة اعتنائهم ببيان الوهم والغلط والانقطاع والاختلاط :**

- **أبو القاسم الهذلي**[4] المقرئ الجوال، أحد من طوف الدنيا في طلب القراءات، واسمه يوسف بن علي بن جبارة بن محمد بن عقيل بن سوادة المغربي **البسكري، وبسكرة بليدة بالمغرب، ورحل من أقصى المغرب، إلى بلاد الترك.**

قال الذهبي: إنما ذكرت شيوخه، وبأن كان أكثرهم مجهولين لتعلم كيف كانت همة الفضلاء في طلب العلم.

ثم قال: **وله أغاليط كثيرة في أسانيد القراءات، وحشد في كتابه أشياء منكرة لا تحل القراءة بها، ولا يصح لها إسناد.**

- **عبد الله بن الحسين بن حسنون أبو أحمد السامري البغدادي**[5]، مسند القراء بالديار المصرية.

قال **الداني**: أخذ القراءة عرضًـــا عن محمد بن حمدون الحذاء، ويموت بن المزرع -ثم ســـى الداني جماعة- وجعفر بن الصباح **فيما أسنده الهذلي ولا يصح لأنه ولد بعد ابن الصباح بسنة** فاعلم.

روى عنه القراءة في وقت حفظه وضبطه: فارس بن أحمد ومحمد بن الحسين بن النعمان...

قال **الداني: مشهور ضابط ثقة مأمون غير أن أيامه طالت فاختل حفظه ولحقه الوهم وقل من ضبط عنه ممن قرأ عليه في أخريات أيامه،**

قال **ابن الجزري**: وهذا هو الإنصاف في ترجمته فإن من اختلال حفظه ووهمه روايته عن ...

- **يحي بن إبراهيم بن أبي زيد، أبو الحسن اللواتي المرسي**[6]**، المعروف بابن البياز** (ت 496هـ)، **شيخ الأندلس، إمام كبير.**

قرأ على أبي عمرو الداني وعبد الرحمن بن الخزرجي وأبي عمر أحمد بن محمد الطلمنكي ومكي بن أبي طالب وعبد الجبار الطرسوسي بمصر، وقيل: **لم يقرأ عليه القرآن و إنما سمع الحروف.**

---

[1] الذهبي، معرفة القراء، 170.

[2] ابن الجزري، غاية النهاية، 179/2.

[3] ابن الجزري، غاية النهاية، 543/1.

[4] الذهبي، معرفة القراء، 239.

[5] ابن الجزري، غاية النهاية، 415/1.

[6] ابن الجزري، غاية النهاية، 364/2.

قرأ عليه أبو الحسن علي بن أحمد بن الباذش ومحمد بن الحسن بن غلام الفرس وعلي بن عبد الله بن ثابت وسليمان بن يحيى وعيسى بن حزم الغافقي.

وسمع كتاب التلقين من مؤلفه القاضي عبد الوهاب **وتصدر للإقراء** وعمر دهرا.

قال **ابن بشكوال**: أنبأ عنه جماعة وسمعت بعضهم يضعفه وينسبه إلى الكذب وإلى ادعاء الرواية عمن لم يلقه ولا أجازه، ويشبه أن ذلك في وقت اختلاطه؛ لأنه **اختلط في آخر عمره**، ومات بمرسية في ثالث المحرم سنة ست وتسعين وأربعمائة وله تسعون سنة.

*** ومن أمثلة اعتنائهم بنقد الرواة ممن اعتنى بالحديث والقراءات، سواء كان ثبتا فيهما أو في أحدهما أو لم يكن ثبت في كليهما:**

- حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل[1] أبو عمارة الكوفي(ت156هـ) **الإمام الحبر الزيات أحد القراء السبعة.**

قرأ القرآن عرضا على الأعمش؛ وحمران بن أعين، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وغيرهم.

وقد حدث عن طلحة بن مصرف، وحبيب بن أبي ثابت، والحكم وعمرو بن مرة، وغيرهم.

قرأ عليه الكسائي وسليم بن عيسى وهما أجل أصحابه، وعبد الرحمن بن أبي حماد، وخلق.

وحدث عنه الثوري، وشريك ومندل بن علي، ومحمد بن فضيل، وعبد الله بن صالح العجلي، وأمم سواهم.

وإليه صارت الإمامة في القراءة بعد عاصم والأعمش وكان إماما حجة ثقة ثبتا رضي قيما بكتاب الله بصيرا بالفرائض عارفا بالعربية حافظا للحديث عابدا خاشعا زاهدا ورعا قانتا لله عديم النظير.

قال يحيى بن معين: حمزة ثقة. وقال سفيان الثوري: غلب حمزة الناس على القرآن والفرائض. وقال عبد الله بن موسى: ما رأيت أحدا أقرأ من حمزة. وقال أحمد بن حنبل: حمزة الزيات ثقة في الحديث. وقال النسائي: حمزة الزيات ليس به بأس. وقال الذهبي: وحديثه مخرج في صحيح مسلم، وفي السنن الأربعة.

-إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري[2] المدني الإمام، **الحافظ، الثقة، برع في الأداء، وتصدر للحديث والإقراء، وكان أقرأ من بقي بالمدينة بعد نافع**، وهو آخر أصحاب شيبة وفاة.

قرأ القرآن على: شيبة بن نصاح، ثم عرض على نافع الإمام، وسليمان بن مسلم بن جماز ، **وقيل: إنه أخذ عن** أبي جعفر يزيد بن القعقاع **سماعا**

أخذ عنه القراءة: الإمام أبو الحسن الكسائي، وأبو عبيد وسليمان بن داود الهاشمي، وأبو عمر الدوري، وآخرون.

قال **ابن معين**: ثقة مأمون، هو أثبت من ابن أبي حازم، ومن عبد العزيز الدَراوَرْدي.

-أبو عبيد القاسم بن سلام [3] (ت224هـ) برع في علوم كثيرة، منها التفسير، والقراءات، والحديث، والفقه، واللغة، والنحو، والتاريخ. قال إبراهيم الحربي: «كان أبو عبيد كأنّه جبل نفخ فيه الروح، يُحسِنُ كلّ شيء». وقد أخذ القراءة عرضا وسماعا عن مشاهير علماء عصره.

---

[1] ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، 210/3؛ الذهبي، معرفة القراء، 66؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 263/1.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام، 579/4؛ المؤلف نفسه، سير أعلام النبلاء، 228/8.

[3] الذهبي، معرفة القراء، 170/1؛ المؤلف نفسه، سير أعلام النبلاء، 490/10-506.

قال ابن معين، قال: أبو عبيد ثقة. وقال عباس بن محمد، عن أحمد بن حنبل: أبو عبيد ممن يزداد عندنا كل يوم خيرا. وقال أبو داود: أبو عبيد: ثقة، مأمون. وقال أبو قدامة: سمعت أحمد بن حنبل يقول: أبو عبيد أستاذ. وقال الدارقطني: ثقة، إمام، جبل.

أخذ القراءة عرضا وسماعا عن الكسائي، وعن شجاع بن أبي نصر البلخي.، وعن إسماعيل بن جعفر، وعن حجاج بن محمد...

قال الداني: وهو إمام أهل دهره فيجميع العلوم، ثقة، مأمون، صاحب سنة، **روى عنه القراءات**: وراقه؛ أحمد بن إبراهيم، وأحمد بن يوسف، وعلي بن عبد العزيز، ونصر بن داود، وثابت بن أبي ثابت.

-هشام بن عمّار بن نُصَيْر بن مَيْسَرة[1]، أبو الوليد السُّلَميّ(ت245هـ) خطيب دمشق ومُفْتيها **ومُقْرِئها ومحدِّثها.**

حدث عن مالك ومسلم الزنجي وإسماعيل بن عياش والهيثم بن حميد، وطبقتهم فأكثر جدا، ورحل في طلب العلم.

حدث عنه أبو عبيد والبخاري وأبو داود والنسائي وجعفر الفريابي وعبدان، وأمم سواهم.

وعرض القرآن على عراك بن خالد وأيوب بن تميم، وتصدر للإقراء والأشغال.

تلا عليه أبو عبيد مع تقدمه وأحمد بن الحلواني وإسماعيل بن الحويرس وأحمد بن حامويه، وعدة.

وحدث عنه لجلالته من شيوخه الوليد بن مسلم ومحمد بن شعيب.

وثقه ابن معين وغيره. وقال **الدارقطني**: صدوق كبير المحل، وقال **الدّارقطني**: صدوق، كبير المحل.

-أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني[2](ت385هـ) كان الدارقطني قد اجتمع له مع علم الحديث المعرفة بالقراءات، وله سند في القراءة عن أبيه. وأصبح على معرفة جيدة بالقراءات وأصولها ومسائلها، وبرع فيها براعة بالغة جعلت الناس يقولون: إنّ الدارقطني يخرج مقرئ البلاد.

قال الدارقطني: كنت أنا والكتاني نسمع الحديث، فكانوا يقولون: يخرج الكتاني محدث البلد، ويخرج الدارقطني مقرئ البلد فخرجت أنا محدثا والكتاني مقرئا.

عرض الدارقطني القراءات على: أبي بكر محمد بن النقاش، وأبي الحسن أحمد بن جعفر بن المنادي، ومحمد بن الحسن الطبري، ومحمد بن عبد الله الحربي، وأبي بكر محمد بن عمران التمار، ومحمد بن أحمد بن قطن، وأبي الحسن أحمد بن بويان، وأحمد بن محمد الديباجي، وعلي بن سعيد القزاز.

وسمع كتاب السبعة من أبي بكر بن مجاهد، وتصدر الدارقطني في آخر أيامه للإقراء، وكان جميل الصوت. وألف في القراءات كتابا جليلا لم يؤلَّف مثله، وهو أول من وضع أبواب الأصول قبل الفرش، ولم يكمل حسن كتاب "جامع البيان" لأبي عمرو الداني إلا لكونه نسجا على منواله. يقول الخطيب البغدادي: وسمعت من يعتني بالقراءات يقول: لم يسبق أبو الحسن إلى طريقته التي سلكها في عقد الأبواب المقدمة في أول القراءات، وصار القراء بعده يسلكون ذلك.

-علي بن أحمد بن عمر بن حفص[3]، **أبو الحسن ابن الحمامي البغدادي**، (ت417 هـ) ، قال الذهبي: **مقرئ العراق.**

قرأ القراءات على أبي بكر محمد بن الحسن النقاش، وعبد الواحد بن أبي هاشم، وهبة الله بن جعفر، وأبي عيسى بكار

---

[1] الذهبي، تاريخ الإسلام، (5/ 1272) 575؛ المؤلف نفسه، تذكرة الحفاظ (بيروت: دار الكتب العلمية، 1998/1419)، 30/2.

[2] انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 577/8؛ الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي (الرياض: دار طيبة، 1985/1405)، 11/1.

[3] الذهبي، تاريخ الإسلام، 285/9-286.

بن أحمد، وزيد بن أبي بلال الكوفي، وجماعة سواهم.

وسمع الحديث من أبي عمرو ابن السماك، وأبي بكر النجاد، وأحمد بن عثمان الأدمي، وأبي سهل القطان، وعلي بن محمد بن الزبير الكوفي، وعبد الباقي بن قانع، ومحمد بن جعفر الأدمي، وخلق سواهم.

روى عنه أبو بكر الخطيب، ورزق الله التميمي، وأبو بكر البيهقي، وأبو الفضل عبد الله بن علي الدقاق، وطراد الزينبي، وخلق سواهم آخرهم أبو الحسن علي ابن العلاف.

وقرأ عليه القراءات، أبو الفتح عبد الواحد بن شيطا، ونصر بن عبد العزيز الفارسي، وأبو علي الحسن بن القاسم غلام الهراس، وأبو بكر محمد بن علي بن موسى الخياط، وأبو الخطاب أحمد بن علي الصوفي، وأبو علي الحسن بن أبي الفضل الشرمقاني، والحسن بن علي العطار، وأبو الحسن علي بن محمد بن فارس الخياط، وعبد السيد بن عتاب، ورزق الله بن عبد الوهاب التميمي، وأبو نصر أحمد بن علي الهاشمي شيخ الشهرزوري، وأبو علي الحسن بن أحمد ابن البناء، وأبو القاسم يحيى بن أحمد السيبي القصري، وخلق كثير.

قال **الخطيب**: كان صدوقا دينا، فاضلا، تفرد بأسانيد القراءات وعلوها في وقته.

- **أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لب بن يحيى**[1]، أبو عمر المعافري(ت429هـ) الأندلسي الطلمنكي المقرئ.

أول سماعه سنة اثنتين وستين وثلاثمائة

روى عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله الليثي، وأبي بكر الزبيدي، وأحمد بن عون الله، وأبي عبد الله بن مفرج، وأبي محمد الباجي، وخلف بن محمد الخولاني، وأبي الحسن الأنطاكي المقرئ. وحج فلقي بمكة أبا الطاهر محمد بن محمد العجيفي، وعمر بن عراك المصري، وبالمدينة يحيى بن الحسين المطلبي، وبمصر أبا بكر محمد بن علي الأذفوي، وأبا الطيب بن غلبون، وأبا بكر المهندس، وأبا القاسم الجوهري، وأبا العلاء بن ماهان، وبدمياط محمد بن يحيى بن عمار، وبإفريقية أبا محمد بن أبي زيد، وأبا جعفر أحمد بن رحمون، ورجع بعلم كثير.

روى عنه أبو عمر بن عبد البر، وأبو محمد بن حزم، وعبد الله بن سهل الأندلسي.

وكان حبرا في علم القرآن، قراءاته، وإعرابه، وناسخه ومنسوخه، وأحكامه، ومعانيه. صنف كتبا حسانا نافعة على مذاهب السنة، ظهر فيها علمه، واستبان فيها فهمه. **وكان ذا عناية تامة بالأثر ومعرفة الرجال، حافظا للسنن، إماما عارفا بأصول الديانات. قديم الطلب، عالي الإسناد، ذا هدي وسنة واستقامة.**

قال **أبو عمرو الداني**: **أخذ القراءة عرضا** عن أبي الحسن الأنطاكي، وابن غلبون، ومحمد بن الحسين بن النعمان، **وسمع من** محمد بن علي الأدفوي، **ولم يقرأ عليه، وكان فاضلا ضابطا، شديدا في السنة.**

قال **ابن بشكوال**: كان سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع، قامعا لهم؛ غيورا على الشريعة، شديدا في ذات الله، **أقرأ الناس محتسبا، وأسمع الحديث**، والتزم الإمامة بمسجد منعة. ثم خرج إلى الثغر، فتجول فيه، وانتفع الناس بعلمه، وقصد بلده في آخر عمره فتوفي بها.

---

[1] الذهبي، تاريخ الإسلام، 456/9؛ المؤلف نفسه، تذكرة الحفاظ، 198/3.

- **عتبة بن عبد الملك بن عاصم أبو الوليد الأندلسي العثماني**[1] (ت445هـ) نزيل بغداد **مقرئ صالح معروف**.

قال **أبو عبد الله الحافظ**: وكان موصوفًا بالدين والصلاح ومعرفة القراءات عالي الإسناد عديم النظير

قال **ابن الجزري**: إلا أنه اضطرب في رواية ورش إسنادًا واختلافًا خصوصًا من طريق الأزرق فاسندها فيما قاله عنه أبو طهر بن سوار عن أبي الحسن الأنطاكي عن أبي الحسن إسماعيل النحاس تلاوة **وهذا منقطع فإن الأنطاكي لم يدرك النحاس بل مات النحاس بمصر قبل مولد الأنطاكي** بانطاكية، فمولده سنة تسع وتسعين ومائتين، ووفاة النحاس سنة بضع وثمانين ومائتين، ولكن لما دخل الأنطاكي مصر سنة ثمان وثلاثين وثلاثمائة كان جماعة من أصحاب النحاس موجودين مثل أحمد بن أسامة التجيبي وغيره، فلا يبعد أن يكون قرأ عليهم.

قال **ابن سوار**: وزادني أبو الوليد الأندلسي قال: قرأتها بمصر على أبي بكر الأذفوي وقرأ على أبي بكر أحمد بن هلال **فأسقط أيضًا في هذا السند رجلًا** وهو أبو غانم المظفر بن أحمد بن حمدان عن ابن هلال.

- **إبراهيم بن سعود بن عياش، أبو إسحاق الوقاياتي، البغدادي**[2] (ت568هـ) المقرئ.

قرأ القراءات على سبط الخياط، وغيره، **وطلب الحديث وعني به**، وكتب كثيرا من الأجزاء عن هبة الله بن الطبر، وأبي غالب ابن البناء، وقاضي المرستان. وعنه ابن الأخضر، ويوسف بن كامل. **وكان صدوقا خيرا.**

- **حسين بن علي الجعفي مولاهم الكوفي**[3]، أبو عبد الله الزاهد، أحد الأعلام **قرأ القرآن على حمزة وأخذ الحروف عن أبي عمرو، وعن أبي بكر بن عياش، وبرع في القراءة والحديث.**

روى عن جعفر بن برقان، والأعمش، وفضيل بن مرزوق، وعبد الرحمن بن يزيد بن جابر، ومجمع بن يحيى الأنصاري، وسفيان الثوري، وزائدة وطائفة، **و أقرأ الناس بعد حمزة.**

قرأ عليه أيوب بن المتوكل وغيره، وأخذ عنه أحمد بن حنبل، وغيرهم.

قال أحمد بن حنبل: ما رأيت أفضل من حسين الجعفي. وقال قتيبة بن سعيد: قالوا لسفيان بن عيينة: قدم حسين الجعفي، فوثب قائما، وقال: قدم أفضل رجل يكون قط. وقال موسى بن داود: كنت عند ابن عيينة، فأتاه حسين الجعفي، فقام سفيان بن عيينة فقبل يده. وقال يحيى بن يحيى النيسابوري: إن كان بقي من الأبدال أحد فحسين الجعفي، وقال محمد بن رافع: كان راهب أهل الكوفة، يعني عابدهم. وقال أحمد بن عبد الله العجلي: كان الجعفي يقرئ الناس وهو رأس فيه.

- **زاهر بن رستم بن أبي الرجاء**[4]، **أبو شجاع الأصبهاني الأصل البغدادي** (ت609هـ) الفقيه الشافعي **المقرئ، الرجل الصالح**

قرأ القراءات على أبي محمد عبد الله سبط الخياط، وعلى أبي الكرم الشهرزوري. **وسمع منهما**، ومن أبي الفتح الكروخي، وأبي الفضل الأرموي، وأبي غالب محمد بن علي ابن الداية، وغيرهم. وتفقه، وصحب الصوفية والصلحاء وجاور، وأم بمقام إبراهيم مدة، ثم عجز وانقطع. وحدث بمكة، وبغداد، وواسط.

---

[1] ابن الجزري، غاية النهاية، 499/1.

[2] الذهبي، تاريخ الإسلام، 388/12.

[3] الذهبي، معرفة القراء، 97.

[4] الذهبي، تاريخ الإسلام، 213/13.

قال **ابن نقطة**: كان ثقة صحيح الأخذ للقراءات والحديث.

- **أحمد بن محمد بن عبد الله أبو العباس الظاهري[1] الحلبي** الحافظ نزيل القاهرة، قرأ على أبي عبد الله الفاسي الروايات ثم **اشتغل بالحديث فكان فيه إمام زمانه لا سيما في التخريج ومعرفة الطرق وما أعلمه أقرأ القراءات**، توفي سنة ست وتسعين وستمائة عن سبعين سنة.

- **أبو جعفر يزيد بن القعقاع**[2] القَارئ المدني، وهو نَزرُ الرّواية، لكنّه في الإقراء إمام.

وروى الحديث عن أبي هريرة، وابن عباس. **وحدّث عنه** مالك في غير الموطّأ، وعبد العزيز الدّراورديّ، وابن أبي حازم.

روى عنه: إسماعيل بن جعفر، وسليمان بن مسلم بن جمَّاز الزهري، وعبد الرحمن بن سعد بن عمَّار بن سعد القَرَظ، وعبد السلام بن حفص المَدَنيُّ، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن محمد الدَّراورديُّ، وعبيد الله بن عمر العُمَريُّ، ومالك بن أنس، ومحمد بن عبد الرحمن القُرَشي شيخ لهُشَيم، ونافع بن عبد الرحمن بن أبي نُعَيْم القارئ، ونجيح أبو مَعشر السِّنْديُّ.

قال **ابن معين والنسائي: ثقة**. وقال **أبو حاتم: صالح الحديث**. وقال **محمد بن سعد: كان ثقة قليل الحديث، وكان إمام أهل المدينة في القراءة فسمي القارئ بذلك**. وذكره ابن حبان في الثقات.

- **نافع**[3] **بن عبد الرحمن بن أبي نعيم أبو رويم**[4] (ت169هـ)، القاري إمام أهل المدينة أحد القراء السبعة والأعلام ثقة صالح، انتهت إليه رياسة القراءة بالمدينة، وقال ابن مجاهد: وكان الإمام الذي قام بالقراءة بعد التابعين بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم نافع قال: وكان عالما بوجوه القراءات متبعا لآثار الأئمة الماضين ببلده.

-**عاصم ابن أبي النجود**[5]، الأسدى مولاهم، أبو بكر الكوفى (ت128هـ)، المقرىء، أحد السبعة.

قرأ القرآن على أبي عبد الرحمن السلمي، وزر بن حبيش الأسدي، **وحدث عنهما وعن** أبي وائل، ومصعب بن سعد بن أبي وقاص، وجماعة.

روى عن زر بن حبيش وأبي عبد الرحمن السلمي وقرأ عليهما القراءات

روى القراءة عنه حفص بن سليمان، وأبو بكر شعبة بن عياش، وهما أشهر الرواة عنه، وأبان بن تغلب، وحماد بن سلمة، وسليمان بن مِهْران الأعمش، وأبو المنذر سلام بن سليمان، وسهل بن شعيب، وخلق لا يحصون.

وروى عنه حروفًا من القرآن: أبو عمرو بن العلاء، والخليل بن أحمد، وحمزة الزَّيَّات

وإليه انتهت الإمامة في القراءة بالكوفة، بعد شيخه أبي عبد الرحمن السلمي، قال أبو بكر بن عياش: لما هلك أبو عبد الرحمن جلس عاصم يقرئ الناس، وكان عاصم أحسن الناس صوتا بالقرآن.

---

[1] ابن الجزري، غاية النهاية، 122/1.

[2] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 287/5؛ المؤلف نفسه، تاريخ الإسلام، 567/3.

[3] وهو غير نافع راوية الحديث مولى عبد الله بن عمر بن الخطاب أبو عبد الله المدني (117هـ) الثقة الثبت، وهما من شيوخ مالك بن أنس،أحدهما (أبو عبد الله) في الرواية، والآخر (أبو رويم) في القراءة.

[4] ابن الجزري، غاية النهاية، 330/2.

[5] الذهبي، معرفة القراء، 51؛ المؤلف نفسه، سير أعلام النبلاء، 258/5؛ ابن حجر،أحمد بن علي العسقلاني، ابن حجر، تهذيب التهذيب، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326)، 39/5.

وقال سلمة بن عاصم: كان عاصم بن أبي النجود ذا نسك وأدب وفصاحة وصوت حسن. وقَالَ أَحْمَدُ العِجْلِيُّ: عَاصِمٌ صَاحِبُ سُنَّةٍ وَقِرَاءةٍ، كَانَ رَأْساً فِي القُرْآنِ. وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: كان رجلا صالحا قارئا للقرآن. وقال ابن سعد: كان ثقة إلا أنه كان **كثير الخطأ في حديثه**. وقال أبو حاتم: محل الصدق صالح الحديث. وأبو زرعة: ثقة. وقال **يعقوب بن سفيان: في حديثه اضطراب** وهو ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: في حفظه شيء. وقال ابن خراش: **في حديثه نكرة**. وقال العقيلي: لم يكن فيه إلا سوء الحفظ.

- **حفص بن سليمان، أبو عمر الدوري**[1] مولاهم الغاضري الكوفي(ت180هـ)، المقرئ الإمام صاحب عاصم، وابن زوجة عاصم.

روى الحديث عن علقمة بن مرثد، وثابت البناني، وأبي إسحاق السبيعي، وكثير بن زاذان ومحارب بن دثار، وإسماعيل السدي وليث بن سليم، وعاصم وخلق.

قال **أبو هشام الرفاعي**: كان حفص أعلمهم بقراءة عاصم.

قال **أبو عمرو الداني**: **قرأ عليه عرضا وسماعا** عمرو بن الصباح، وأخوه عبيد بن الصباح، وأبو شعيب القواس، وحمزة بن القاسم، وحسين بن محمد المروذي، وخلف الحداد، ثم سمى أبو عمرو خلقا سواهم.

وروى عنه بكر بن بكار، وآدم بن أبي إياس، وأحمد بن عبده، وهشام بن عمار، وعلي بن حجر، وعمرو الناقد، وهبيرة التمار، وآخرون.

قال **أحمد بن حنبل**: ما به بأس. وقال **البخاري**: تركوه. وقال **صالح جزرة**: لا يكتب حديثه. وقال **زكريا الساجي**: له أحاديث بواطل. وقال **ابن عدي**: عامة أحاديثه غير محفوظة. وقال **ابن حبان**: كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل وكان يأخذ كتب الناس فينسخها ويرويها من غير سماع.

وقال يحيى بن معين: ليس بثقة /وقال الذهبي: وقول الدارقطني: **ضعيف يريد في ضبط الآثار أما في القراءات فثبت إمام**. وقال: **أما في القراءة فثقة ثبت ضابط لها بخلاف حاله في الحديث**. وقال: أقرأ الناس مدة، وكان ثبتا في القراءة واهيا في الحديث، لانه كان لا يتقن الحديث ويتقن القرآن ويجوده، وإلا فهو في نفسه صادق.

- **هارون بن حاتم أبو بشر الكوفي البزاز**[2] (ت249هـ) **مقرئ مشهور ضعفوه**

روى الحروف عن أبي بكر بن عياش وحسين الجعفي عن ابن عياش وعن أبي عمرو، **وروى أيضا عن** سليم.

وروى القراءة أيضًا عن أحمد بن محمد بن عبد الله الليثي عن أبي عمرو ومحمد بن عبد الله بن يزيد الفقيه.

روى القراءة عنه أحمد بن يزيد الحلواني وابن إسحاق الخطمي والحسن بن العباس الرازي وعلي بن أحمد بن حاتم والمنذر بن محمد وعبد الله بن محمد بن هاشم الزعفراني.

وروى عن عبد السلام بن حرب وجمع تاريخًا.

سئل عنه **أبو حاتم** فقال: أسأل الله السلامة.

---

[1] الذهبي، معرفة القراء، 84؛ المؤلف نفسه، سير أعلام النبلاء، 541/11؛ المؤلف نفسه، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي محمد البجاوي (بيروت: دار المعرفة، 1963/1382)، 558/1.

[2] ابن الجزري، غاية النهاية، 345/2.

- **الحسن بن علي بن إبراهيم بن يزداد**[1]، أبو علي الأهوازي(ت 446هـ) المقري **الأستاذ المحدث**. عني من صغره بالروايات والأداء.

قال الذهبي: **كان أعلى من بقي في الدنيا إسنادا في القراءات، على لين فيه**. **وقال**: في نفسي أمور من علوه في القراءات.

وقال: **صاحب حديث ورحلة وإكثار، وليس بالمتقن له ولا المجود بل هو حاطب ليل، ومع إمامته في القراءات** فقد تكلم فيه وفي دعاويه تلك الأسانيد العالية.

وقد أكثر من الشـــيوخ والروايات **فتكلم فيه من قبل ذلك**، حيث **قرأ على جماعة لا يعرفون إلا من جهته**، وروى الكثير، **وصـــنف عدة كتب في القراءات، كالموجز والوجيز، وله تواليف في الحديث، فيها أحاديث واهية**، وله مصـــنف في الصفات، **أورد فيه أحاديث موضوعة، فتكلم فيه الأشعريون لذلك، ولأنه كان ينال من أبي الحسن ويذمه**.

قال ابن عساكر: **كان يقول بالظاهر ويتمسك بالأحاديث الضعيفة، التي تقوي رأيه**.

وقال الحافظ أبو بكر الخطيب: أبو على الأهوازي **كذاب في الحديث والقراءات جميعا**.

قال الذهبي: يريد **تركيب الإسناد وادعاء اللقاء، أما وضع حروف أو متون فحاشا وكلا ما أجوز ذلك عليه، وهو بحر في القراءات تلقى المقرئون تواليفه ونقله للفن بالقبول ولم ينتقدوا عليه انتقاد أصحاب الحديث**.

وقال **الداني**: أخذ القراءات عرضا وسماعا من أصحاب ابن شنبود وابن مجاهد. وقال: وكان واسع الرواية حافظا ضابطا، أقرأ دهرا بدمشق.

قال **الكتاني**: وكان مكثرا من الحديث وصنف الكثير في القراءات وفي أسانيدها، له غرائب يذكر أنه أخذها رواية وتلاوة، وممن وهاه ابن خيرون.

قال ابن الجزري: شيخ القراء في عصره وأعلى من بقي في الدنيا إسنادًا إمام كبير محدث.

- **الأعمش، سليمان بن مهران**[2]، الأسدي، الكوفي(ت148هـ) كان **محدث** الكوفة في زمانه، وكان **يقرئ القرآن وهو رأس فيه**.

أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعي، وزر بن حبيش، وزيد بن وثاب، وعاصم بن أبي النجود، وأبي حصين، ويحيى بن وثاب، ومجاهد بن جبر، وأبي العالية الرياحي.

روى القراءة عنه عرضا وسماعا: حمزة الزيات، ومحمد ابن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وزائدة بن قدامة، وأبان بن تغلب. وعرض عليه طلحة بن مصرف، وإبراهيم التيمي، ومنصور بن المعتم، وعبد الله بن إدريس، وأبو عبدة بن معن الهذلي.

قال ابن المديني: له نحو من ألف وثلاثمائة حديث. وقال ابن عيينة: ســبق الأعمش أصـحابه بأربع خصـــال: كان اقرأهم للقران، واحفظهم للحـديث، وأعلمهم بـالفرائض. وقـال يحيى بن معين: ثقـة. وقـال أبوحـاتم: ثقـة يحتج بحـديثـه. وقـال النسائي: ثقة ثبت. وقال العجلي: كان ثقة ثبتا في الحديث، وكان محدث أهل الكوفة في زمانه، وكان يقرئ القرآن رأس فيه.

- **خَلَف بن هشام، أبو محمد البَغْداديُّ**[3] **المقرئ البزار(ت**229هـ)، أحد القراء العشر، له قراءة اختارها وأقرأ بها، وقد قرأ على: سُلَيْم صاحب حمزة،

---

[1] الذهبي، معرفة القراء، 224-225؛ المؤلف نفسه، سير أعلام النبلاء، 13/18؛ المؤلف نفسه، ميزان الاعتدال، 512/1-513؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 220/1، 222.

[2] الذهبي، تذكرة الحفاظ، 116/1؛ المؤلف نفسه، معرفة القراء، 54؛ المؤلف نفسه، سير أعلام النبلاء، 226/6 ؛ ابن الجزري، غاية النهاية، 315/1.

[3] ابن الجزري، غاية النهاية، 272/1؛ الذهبي، معرفة القراء، 123؛ المؤلف نفسه، تاريخ الإسلام، 564/5؛ ابن حجر، تهذيب التهذيب، 157/3.

وَسَمِعَ: مالكا، وأبا عَوَانة، وأبا شِهاب عبد ربّه الحنَّاط، وحمّاد بن زيد، وأبا الأحْوَص، وشَرِيكًا، وحمّاد بن يحيى الأبح، وجماعة.

وَعَنْهُ: مسلم، وأبو داود، وأحمد، وأبو زُرْعة، وموسى بن هارون، وإدريس بن عبد الكريم الحدّاد، وعرض عليه القرآن، وأحمد بن أبي خيثمة، وأبو يعلى الموصلي، وأبو القاسم البغوي، ومحمد بن إبراهيم بن أبان السراج، وابنه محمد بن خلف، ووراقه أحمد بن إبراهيم، وآخرون.

وحدث عنه مسلم في صحيحه، وأبو داود في سننه.

قال **أبو عمرو الداني**: إنه قرأ أيضًا على أبي يوسف يعقوب الأعشى، **وروى الحروف عن** إسحاق المسيّبيّ، ويحيى بن آدم.

روى عنه قراءة الأعمش عن زائدة بن قدامة.

وروى القراءة عنه عرضًا وسماعًا أحمد بن إبراهيم وراقه وأخوه إسحاق بن إبراهيم وإبراهيم بن علي القصار وأحمد بن يزيد الحلواني، وجماعة لا يحصون كثرةً.

قال الحسين بن فَهْم: ما رأيت أنبل من خَلَف بن هشام. كان يبدأ بأهل القرآن، ثمّ يأذن لأصحاب الحديث.

وَثّقَهُ ابن مَعِين، والنَّسائيّ. وقال الدَّارَقُطْنيّ: كان عابدًا فاضلًا.

عن محمد بن حاتم الكندي قال سألت يحيى بن معين عن خلف البزار فقال: **لم يكن يدري إيش الحديث**. قال الخطيب: أحسبه سأله عن حفاظ الحديث وثقاته فأجابه بهذا، **والمحفوظ عن يحيى توثيق خلف**.

وقال أبو عمرو الداني: **قرأ القرآن عن سليم وأخذ حرف نافع** عن إسحاق المسيبي وحرف عاصم عن يحيى بن آدم **وهو إمام في القراءات** وله اختيار حمل عنه، **متقدم في رواية الحديث صاحب سنة ثقة مأمون**.

- **المفضل بن محمد**، أبو محمد **الضبي الكوفي**[1]، المقرئ، كان من جلة أصحاب عاصم بن بهدلة، قرأ عليه، وتصدر للإقراء.

وحدث عن سماك بن حرب، وأبي إسحاق وعاصم وغيرهم، وكان **علامة إخباريا موثقا**، كذا قال أبو بكر الخطيب.

وأما ابن أبي حاتم الرازي فقال: **متروك القراءة والحديث**.

قال الذهبي: قد **شذ عن عاصم بأحرف**، أخذ عنه تلاوة الكسائي. وأبو زيد الأنصاري سعيد بن أوس. وجبلة بن مالك البصري، وغيرهم،

وروى عنه أبو الحسن المدائني.

وقال **أبو حاتم السجستاني**: هو **ثقة في الأشعار، غير ثقة في الحروف**.

[1] الذهبي، معرفة القراء، 79.

الخاتمة: يمكن أن نجمل نتائج البحث في النقاط الآتي ذكرها:

1. العلوم الإسلامية تشكل منظومة متكاملة متشابكة؛ كونها تنبع من مشكاة واحدة هي الكتاب والسنة.
2. الحديث هو أساس لكل العلوم النقلية، فقد كان هو المادة الواسعة التي شملت جميع المعارف الدينية التي قوامها النقل والرواية.
3. أن منهج القرّاء قائمٌ على التلقّي والسَّماع، لأن القراءات القرآنية منقولة بالإسناد.
4. أن القراءات نشأت في أكناف كتب الحديث، وحُفظت كجزء من السُّنة؛ ولأن القراءة سنة فقد اعتنى علماء الحديث بالقراءات، وحرصوا على توثيق مروياتها، والتفتيش في أحوال نقلتها ورواتها. فعلم القراءات القرآنية متداخل مع علوم الحديث ووثيق الصلة به، فالعلاقة بينهما تكاملية.
5. الاتفاق بين منهج المحدثين والقراء متحقق من حيث اعتنائهم بالأسانيد، واعتمادهم على الرواية، واشتراطهم صحة السند وسلامته من الضعف والانقطاع.
6. لكن علماء الحديث كان لهم قصب السبق والمعيار الأدق في نقد الرواة والمرويات ونخلها من كل ما يشوبها، معتمدين على أقوى المنهجيات في التدقيق في حال الراوي والمروي .
7. اعتنى القراء بجمع الحروف والقراءات، وتحرير أوجه الخلاف، وعزوا الوجوه والروايات، والتميز بين الطرق المشهورة والشاذة، كما ساروا على منهج محكم في تنقيح أسانيدهم التي نقلوا بها القراءات.
8. اشتراكهم في بيان أحوال الرواة من حيث القبول والرد، ورغم أن شروط الراوي لا تختلف عن شروط القارئ؛ إلا أن الاختلاف الواقع في الحكم على الرواة بين المحدثين والقراء مرده إلى اجتهاد كل إمام ومدى تشدده أو تساهله، ثم إلى خصوصية كل فن. كما أن تضعيف المحدثين لبعض القراء كان من جهة ضبط الرواية الحديثية في الغالب.
9. أن التواتر بحده المشهور من عمل الأصوليين الذين تأثر بهم بعض المحدثين والقراء فألحقوه بأنواع الحديث وشروط القراءات، لكن المتواتر ليس من مباحث علم الإسناد؛ لأنه مقطوع بصحته ولا يحتاج للبحث في أسانيده.
10. أن التأثير والتأثر حاصل بين العلوم، فأصول الفقه تأثرت بعلم الكلام، وعلوم الحديث تأثرت بعلم أصول الفقه، وعلم القراءات تأثر بعلوم الحديث؛ لكن لكل علم خصوصياته ولكل تخصص عُرفه واصطلاحاته العلمية.
11. الحديث والقراءات من علوم التلقي والرواية فهما يشتركان في أرضية التحمل والتلقي ثم الرواية والأداء، ولتحمل الحديث وتلقي القراءات عن الشيوخ طرقًا بعضها أقوى من بعض، ولها ضوابط وصيغ، أكثرها شهرة عند المحدثين والقراء السماع أو التلقي والقراءة أو العرض.
12. المشهور عند جمهور المحدثين أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه، وعند القراء السماع وتلقي القراءة من أفواه المشايخ أحد طرق التحمل؛ لكنه يلي العرض أو القراءة على الشيخ من حيث الرتبة والمنزلة.
13. تنفرد القراءات بأن لها هيئات معتبرة في الأداء، والتي لا تعرف إلا بالمشافهة، لذلك كانت القراءات مشروطة بالتلقي.
14. يقسم الحديث إلى أنواع كثيرة، وكذلك الحال بالنسبة للقراءات القرآنية، وقد تتفق بعض مسميات تلك الأقسام لكنها تختلف من حيث الاصطلاح.
15. أن الضعيف عند المتقدمين من علماء الحديث يقابله الشاذ عند المتقدمين من علماء القراءات، وأن القسمة الثنائية للحديث (صحيح وضعيف)، وللقراءات (صحيحة وشاذة) كان هو المشهور قبل استقرار الاصطلاح.

16. كما اهتم المحدثون ببيان الأحاديث الصحيحة والضعيفة وجمعها في مصنفات حديثية، اهتم القراء ببيان القراءات الصحيحة والشاذة، وجمعها أيضا.
17. اختلاف أسماء من اشتهر بالإقراء أو التحديث من الصحابة، فالذين تدور عليهم أسانيد القراءات الصحيحة من الصحابة ليس منهم من أكثر من رواية الأحاديث.
18. أن لكل من علم الحديث وعلم القراءات مصادره الخاصة والتي صارت تتصل بها أسانيد المتأخرين.

قائمة المراجع:

1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي. **الجرح والتعديل**. حيدر آباد الدكن – بيروت: مجلس دائرة المعارف العثمانية-دار إحياء التراث العربي، 1952/1271.
2. ابن أبي طالب، أبو محمد مكي بن حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم القرطبي. **الإبانة عن معاني القراءات**. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. د.م. دار نهضة مصر للطبع والنشر، د.ط. د.ت.
3. ابن البيع، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. **معرفة علوم الحديث**. تحقيق: السيد معظم حسين. بيروت: دار الكتب العلمية، الطبعة 2، 1977/1397.
4. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. **غاية النهاية في طبقات القراء**. تحقيق: ج. برجستراسر. مجلد3. د.م. مكتبة ابن تيمية، د.ط. 1351.
5. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد بن يوسف. **منجد المقرئين ومرشد الطالبين**. د.م. دار الكتب العلمية، 1999/1420.
6. ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف. **النشر في القراءات العشر**. تحقيق: علي محمد الضباع. مجلد2. د.م. المطبعة التجارية الكبرى، د.ط. د.ت.
7. ابن الصلاح، أبوعمرو تقي الدين عثمان بن عبد الرحمن. **معرفة أنواع علوم الحديث**. تحقيق: نور الدين عتر. سوريا- بيروت: دار الفكر- دار الفكر المعاصر، د.ط. 1986/1406.
8. ابن جماعة، أبو عبد الله محمد بن إبراهيم الكناني. **المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي**. تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان. دمشق: دار الفكر، الطبعة 2، 1406.
9. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. **فتح الباري شرح صحيح البخاري**. تحقيق: محب الدين الخطيب. مجلد13. بيروت: دار المعرفة، د.ط. 1379.
10. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. **تهذيب التهذيب**. المجلد12. الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326.
11. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. **نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: عصام الصبابطي - عماد السيد. القاهرة: دار الحديث، الطبعة5، 1997/1418.
12. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني. **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر**. تحقيق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الرياض: مطبعة سفير، 1422.
13. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي. **فضائل القرآن**. د.م. مكتبة ابن تيمية، 1416.

14. أبو داود، سليمان بن نجاح بن أبي القاسم الأندلسي. **مختصر التبيين لهجاء التنزيل**. مجلد5. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد، د.ط. 2002/1423.
15. أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم المقدسي. **إبراز المعاني من حرز الأماني**. د.م. دار الكتب العلمية، د.ط. د.ت.
16. أبو شُهبة، محمد بن محمد بن سويلم. **الوسيط في علوم ومصطلح الحديث**. دار الفكر العربي، د.ط. د.ت.
17. آدم، جمعة أحمد همد. "**الإسناد عند علماء القراءات: مفهومه و أقسامه**". مجلة الرائق 2/4 (ديسمبر2021)، 1-34.
18. الأمين، محمد بن سيدي محمد. "**الإسناد عند علماء القراءات**". مجلة الجامعة الإسلامية 37/129 (1425)، 135 - 212.
19. أيوب، حسن محمد. **الحديث في علوم القرآن والحديث**. الإسكندرية: دار السلام، الطبعة2، 2004/1425.
20. بسّة، محمود بن علي. **العميد في علم التجويد**. تحقيق: محمد الصادق قمحاوى. الإسكندرية: دار العقيدة، 2004/1425.
21. البُستي، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد الدارمي. **المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين**. تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي. مجلد2. الرياض: دار الصميعي، 2000/1420.
22. البناء، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ. **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**. تحقيق: أنس مهرة. لبنان: دار الكتب العلمية، الطبعة3، 2006/1427.
23. البهنساوي، سالم. **السنة المفترى عليها**. القاهرة - الكويت: دار الوفاء - دار البحوث العلمية، الطبعة3، 1989/1409.
24. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة. **العلل الصغير**. تحقيق: أحمد محمد شاكر، وآخرون. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ط. د.ت.
25. الجزائري، طاهر بن صالح. **توجيه النظر إلى أصول الأثر**. تحقيق: عبد الفتاح أبوغدة. حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1995/1416.
26. جواد، محمد صالح السامرائي. "**إضاءات في تاريخ القراءات**". سلسلة الدراسات القرآنية جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم. دبي: مكتبة المهتدين الإسلامية، 2017/1439.
27. حبش، محمد. **القراءات المتواترة و أثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية**. دمشق: دار الفكر، 1999/1419.
28. الخاطر، ميمونة بنت عبد الله بن مبارك. **القراءات القرآنية في كتب الحديث التسعة: جمعا ودراسة**. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، رسالة ماجستير، 1432/1431.
29. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد البستي. **معالم السنن**. حلب: المطبعة العلمية، 1932/1351.
30. الخطيب البغدادي، **الفقيه و المتفقه**. تحقيق: عادل بن يوسف الغرازي. السعودية: دار ابن الجوزي، الطبعة2، 1421.

31. الخطيب البغدادي، **الكفاية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عبد الله السورقي - إبراهيم حمدي المدني، المدينة المنورة: المكتبة العلمية، د.ط. د.ت.

32. الخميسي، عبد الرحمن بن إبراهيم. **معجم علوم الحديث النبوي**. جدة: دار الأندلس الخضراء – دار ابن حزم، د.ط. د.ت.

33. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر البغدادي. **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**. تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. مجلد15. الرياض: دار طيبة، 1985/1405.

34. الداني، عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر. **جامع البيان في القراءات السبع**. الإمارات: جامعة الشارقة، 2007/1428.

35. الداودي، يوسف بن جودة يس يوسف. **شرح المنظومة البيقونية**. مصر: دار الأندلس، د.ت.

36. الدوسري، إبراهيم بن سعيد بن حمد. **مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات**. الرياض: دار الحضارة للنشر، 2008/1429.

37. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**. د.م. دار الكتب العلمية، 1997/1417.

38. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**. تحقيق: علي محمد البجاوي. مجلد4. بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر، 1963/1382.

39. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام**. تحقيق: بشار عوّاد معروف. . المجلد15. د.م. دار الغرب الإسلامي، 2003.

40. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **تذكرة الحفاظ**. بيروت: دار الكتب العلمية، 1998/1419.

41. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز. **سير أعلام النبلاء**. تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وآخرون. المجلد 25 . بيروت: مؤسسة الرسالة، الطبعة 3، 1985/1405.

42. الرفاعي، صالح بن حامد بن سعيد. **عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل و أثر ذلك في حفظ السنة النبوية**. المدينة المنورة: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، د.ط. د.ت.

43. الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم. **مناهل العرفان في علوم القرآن**. مجلد2. د.م. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، الطبعة3، د.ت.

44. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر. **البرهان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. د.م. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، 1957/1376.

45. السخاوي، أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن. **التوضيح الأبهر لتذكرة ابن الملقن في علم الأثر**. د.م. مكتبة أضواء السلف، 1998/1418.

46. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. **الغاية في شرح الهداية في علم الرواية**. تحقيق: أبو عائش عبد المنعم إبراهيم. د.م. مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 2001.

47. السخاوي، شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن. **فتح المغيث بشرح الفية الحديث**. تحقيق: علي حسين علي. مجلد. مصر: مكتبة السنة، 2003/1424.
48. سعيد، همام عبد الرحيم. **التمهيد في علوم الحديث**. عمان: دار الفرقان، 19992/1412.
49. السندي، أبو طاهر عبد القيوم عبد الغفور. **صفحات في علوم القراءات**. د.م. المكتبة الأمدادية، 1415.
50. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **الإتقان في علوم القرآن**. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. مجلد4. د.م. الهيئة المصرية العامة للكتاب، د.ط. 1974/1394.
51. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**. تحقيق: نظر محمد الفاريابي. المجلد2. د.م. دار طيبة، د.ت.
52. الشريف العوني، حاتم بن عارف بن ناصر. **المنهج المقترح لفهم المصطلح**. الرياض: دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1996/1416.
53. الشريف، مشهور بن مرزوق بن محمد الحرازي. **مرويات القراءات الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم في كتب السنة المشرفة**. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، كلية الدعوة وأصول الدين، رسالة ماجستير، 1431/1430.
54. الصالح، صبحي إبراهيم. **علوم الحديث و مصطلحه عرض ودراسة**. بيروت: دار العلم للملايين، الطبعة15، 1984.
55. الصفاقسي، علي بن محمد بن سالم النوري. **غيث النفع في القراءات السبع**، تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. بيروت: دار الكتب العلمية، 2004/1425.
56. الطويل، السيد رزق. **مدخل في علوم القراءات**. د.م. المكتبة الفيصلية، 1985/1405.
57. الطيار، مساعد بن سليمان بن ناصر. **شرح مقدمة التسهيل لعلوم التنزيل لابن جزي**. د.م. دار ابن الجوزي، 1431.
58. عبد الجواد، خلف محمد عبد الجواد. **مدخل إلى التفسيروعلوم القرآن**. القاهرة: دار البيان العربى د.ط، د.ت.
59. عتر، نور الدين. **منهج النقد في علوم الحديث**. دمشق: دار الفكر، الطبعة3، 1981/1401.
60. العمري، أكرم بن ضياء. **بحوث في تاريخ السنة المشرفة**. بيروت: بساط، الطبعة 4، 2003/1424.
61. عمور، آسيا. "**عناية المحدثين بالقراءات القرآنية**". مجلة المعيار 39/20 (جوان2015)، 385- 434.
62. عياض اليحصبي، أبو الفضل عياض بن موسى السبتي. **الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع**. تحقيق: السيد أحمد صقر. القاهرة - تونس، دار التراث - المكتبة العتيقة، 1970/1379.
63. القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري. **الجامع لأحكام القرآن**. تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. المجلد10. القاهرة: دار الكتب المصرية، الطبعة2، 1964/1384.
64. القسطلاني، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد. **لطائف الإشارات لفنون القراءات**. تحقيق: عامر السيد عثمان - عبد الصبور شاهين. القاهرة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، د.ط. 1972/1392.
65. القضاة، محمد أحمد مفلح، وآخرون. **مقدمات في علم القراءات**. عَمان: دار عمار، 2001/1422.
66. المارغني، أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن سليمان التونسي. **دليل الحيران على مورد الظمآن**. القاهرة: دار الحديث، د.ط. د.ت.

67. المليباري، حمزة عبد الله. **علوم الحديث في ضوء تطبيقات المحدثين النقاد**. بيروت: دار ابن حزم، 2003/1423.
68. المناوي، أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى بن عبد اللطيف. **الشرح المختصر لنخبة الفكر لابن حجر العسقلاني**. مصر : المكتبة الشاملة، 2011/1432.
69. نصر، الصديق بشير. **ضبط الرواية عند المحدثين**. طرابلس: جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، 2009.
70. نصر،عطية قابل. **غاية المريد في علم التجويد**. القاهرة: د.ن. الطبعة7، د.ت.
71. النووي، أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف. **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**. تحقيق: محمد عثمان الخشت. بيروت: دار الكتاب العربي، 1985/1405.
72. النووي،أبو زكريا محي الدين يحي بن شرف. **المجموع شرح المهذب**. د.م. دار الفكر، د.ط. د.ت.
73. هاشم، أحمد عمر. **قواعد أصول الحديث**. بيروت: دار الكتاب العربي، 1984/1404.

ملاحظة: اعتمد نظام الاستشهاد ISNAD (الطبعة الثانية) لتدوين الحواشي السفلية والمراجع